توافق الآراء الأوروبي الجديد بشأن التنمية

"عالمنا، كرامتنا، مستقبلنا"

1. تمثل خطة عام 2030 للتنمية المستدامة[1] (خطة عام 2030)، التي اعتمدتها الأمم المتحدة في سبتمبر 2015، استجابة المجتمع الدولي للتحديات والاتجاهات العالمية فيما يتعلق بالتنمية المستدامة. تشتمل خطة عام 2030 في صميمها على أهداف التنمية المستدامة، وبذلك تُعد إطارًا سياسيًا تحويليًا للقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة على الصعيد العالمي. وهي تحقق توازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة، بما في ذلك القضايا الرئيسية في الحكم والمجتمعات السلمية والشاملة، مع الإقرار بالروابط الأساسية بين أهدافها وغاياتها. كما يجب تنفيذ الخطة ككل وليس بشكل انتقائي. وتهدف خطة عام 2030 إلى عدم إهمال أحد وتسعى للوصول إلى لفئات الأكثر تخلفًا عن ركب التنمية أولاً.

2. يعكس التحول من الأهداف الإنمائية للألفية إلى أهداف التنمية المستدامة النهج المتغير للتنمية العالمية. ويتفق هذا النهج القائم على التنمية المستدامة وحقوق الإنسان تمامًا مع قيم الاتحاد الأوروبي ومبادئه. تتميز خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة الـ17 بأنها عالمية وتُطبق على جميع البلدان في كل مراحل التنمية، استنادًا إلى الملكية الوطنية والمسؤولية المشتركة. وتعد الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين عنصرًا أساسيًا في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

3. تضع خطة عمل أديس أبابا[2]، باعتبارها جزءًا لا يتجزأ من خطة عام 2030، نموذجًا جديدًا للتنفيذ من خلال الاستخدام الفعال للوسائل المالية وغير المالية، وذلك بوضع العمل المحلي والسياسات السليمة في الصدارة. علاوة على ذلك، تُستكمل خطة عام 2030 بإطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث[3]، واتفاق باريس بشأن تغير المناخ[4]، والذي يوفر إطارًا ملزمًا من الناحية القانونية يضع الجهود المتعلقة بالمناخ العالمي في مسار جديد. وينبغي أن يقوم تنفيذ هذه الالتزامات على نظام عالمي قائم على قواعد، مع التعددية كمبدأ أساسي له ووجود الأمم المتحدة في صميم تنفيذه.

---

[1] A/RES/70/1

[2] A/RES/69/313

[3] A/RES/69/283

[4] FCCC/CP/2015/L.9/REV.1

4. يلتزم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه بتوفير حياة كريمة للجميع توائم بين الرخاء والكفاءة الاقتصادية والمجتمعات السلمية والاندماج الاجتماعي والمسؤولية البيئية. وبذلك، ستستهدف الجهود المبذولة القضاء على الفقر وتقليل عدد الأشخاص من الفئات المستضعفة والتصدي لأوجه عدم المساواة لضمان عدم إهمال أحد . ومن خلال المساهمة في تحقيق خطة عام 2030، سيعمل الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه أيضًا على أن تكون أوروبا أقوى وأكثر استدامة وشمولية وأمنًا وازدهارًا.

5. يضع توافق الآراء الأوروبي هذا بشأن التنمية إطارًا لتنفيذ خطة عام 2030 في شراكة مع جميع البلدان النامية، مع إيلاء الاعتبار الواجب للإطار الذي تقدمه معاهدة لشبونة. بالإضافة إلى ذلك، تقدم الاستراتيجية العالمية للسياسة الخارجية والأمنية للاتحاد الأوروبي (الاستراتيجية العالمية) رؤية شاملة لمشاركة متضافرة وموثوقة وسريعة الاستجابة في العالم.

6. يتمثل الغرض من توافق الآراء هذا في توفير إطار لنهج مشترك لسياسة التنمية التي ستطبقها مؤسسات الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء مع إيلاء الاحترام التام للأدوار والكفاءات المختلفة لبعضها البعض. وسيوجه عمل مؤسسات الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء في تعاونها مع جميع البلدان النامية. كما ستعزز الإجراءات التي يتخذها الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه وتكون متناسقة بشكل متبادل لضمان التكاملية والتأثير.

1. استجابة الاتحاد الأوروبي لخطة عام 2030

1.1 عمل أقوى وأكثر فعالية للاتحاد الأوروبي في عالم متغير

7. يجب أن يستجيب الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه للتحديات والفرص العالمية الراهنة في ضوء خطة عام 2030. كما سينفذون خطة عام 2030 في جميع السياسات الداخلية والخارجية في نهج شامل واستراتيجي ويدمجون بطريقة متوازنة ومتماسكة الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة ويتناولون أوجه الترابط بين مختلف أهداف التنمية المستدامة إلى جانب التأثيرات الأوسع نطاقًا لأعمالهم المحلية على الصعيد الدولي والعالمي. وسيتم التنفيذ بالتنسيق عن كثب مع تنفيذ اتفاق باريس بشأن تغير المناخ والالتزامات الدولية الأخرى، بما في ذلك الخطة الحضرية الجديدة[5].

8. ضمن هذا الإطار الشامل، سيكون اتباع نهج متماسك ومنسق إزاء العمل الخارجي للاتحاد الأوروبي أمرًا مهمًا للتنفيذ الناجح لخطة عام 2030 على الصعيد العالمي. لقد أصبح الاتحاد الأوروبي، بفضل تركيبته المؤسسية وأدواته السياسية المنصوص عليها في معاهدة لشبونة، مهيئًا بشكل جيد للاستجابة للتحديات والفرص العالمية حيثما تظهر.

9. تحدد الاستراتيجية العالمية للاتحاد الأوروبي رؤية لمشاركة الاتحاد الأوروبي في العالم، من خلال مجموعة من السياسات. وتسلط الضوء على الدور المهم لخطة عام 2030، والتي لديها القدرة على تحريك التحول الضروري لدعم قيم الاتحاد الأوروبي وأهداف العمل الخارجي للاتحاد الأوروبي. وستكون أهداف التنمية المستدامة بُعدًا شاملاً لجميع الأعمال الرامية إلى تنفيذ الإستراتيجية العالمية للاتحاد الأوروبي. سيساهم توافق الآراء هذا في إنجاز أولويات العمل الخارجي للاتحاد الأوروبي، بما في ذلك من خلال دعم القدرة على الصمود على جميع المستويات. وبذلك، سيعزز الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه نهجًا ديناميكيًا ومتعدد الأبعاد إزاء القدرة على الصمود والتعامل مع الضعف أمام المخاطر المتعددة المترابطة.

[5] A/RES/71/256

1.2. استجابة التنمية

10. يمثل توافق الآراء هذا حجر الزاوية في السياسة الإنمائية للاتحاد الأوروبي، وهي جزء من الاستجابة الشاملة للاتحاد الأوروبي لخطة عام 2030. إن الهدف الأساسي لسياسة الاتحاد الأوروبي الإنمائية، على النحو المنصوص عليه في المادة 208 من المعاهدة المنظِمة لعمل الاتحاد الأوروبي، هو الحد من الفقر والقضاء عليه على المدى البعيد. سيطبق الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه مبدأ اتساق السياسات من أجل التنمية، وسيأخذ في الاعتبار أهداف التعاون الإنمائي في جميع السياسات الخارجية والداخلية التي ينفذونها ومن المرجح أن تؤثر على البلدان النامية. يمثل اتساق السياسات من أجل التنمية جزءًا أساسيًا من مساهمة الاتحاد الأوروبي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

11. وتسعى السياسة الإنمائية للاتحاد الأوربي أيضًا إلى تحقيق أهداف العمل الخارجي للاتحاد الأوروبي لا سيما تلك المنصوص عليها في المادة 21 (2)(د) لمعاهدة الاتحاد الأوروبي لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المستدامة في البلدان النامية، مع الهدف الأساسي للقضاء على الفقر. وتماشيًا مع الأهداف الواردة في المادة 21 (2) من معاهدة الاتحاد الأوروبي، تساهم سياسة التنمية أيضًا *في جملة من الأمور* لدعم الديمقراطية وسيادة القانون وحقوق الإنسان، والحفاظ على السلام ومنع النزاعات وتحسين نوعية البيئة والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية العالمية؛ ومساعدة السكان والبلدان والمناطق التي تواجه الكوارث الطبيعية أو التي من صنع الإنسان وتعزيز نظام دولي قائم على تعاون أقوى متعدد الأطراف وحكم عالمي رشيد. لذلك سيساهم توافق الآراء أيضًا في متطلبات ضمان الاتساق بين مختلف مجالات العمل الخارجي الأوروبي وبين هذه المجالات وسياساتها الأخرى.

12. من العوامل الرئيسية لتحقيق هذه الأهداف المشتركة أن يعمل الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه متحدين. بالتالي فإن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه ملتزمون بالعمل معًا بشكل أفضل. ويلزم وجود المزيد من الاتساق بين الدول الأعضاء ومؤسسات الاتحاد الأوروبي. كما ستؤدي المشاركة المتماسكة والثابتة إلى مزيد من المصداقية والشرعية والقيمة المضافة والنفوذ والتأثير الإيجابي على العالم. لذلك يجب أن يكون الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه متحدين وفي تنوع، وذلك باستخدام مجموعة متنوعة من الخبرات والمناهج، مع الوضع في الاعتبار المزايا النسبية لكل منها.

1.3. المبادئ والقيم التي توجه العمل التنموي

13. يعمل الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه وفقًا لمبادئ العمل الخارجي للاتحاد الأوروبي، المنصوص عليها في المادة 21 (1) من معاهدة الاتحاد الأوروبي: الديمقراطية وسيادة القانون والشمولية وعدم تجزئة حقوق الإنسان والحريات الأساسية واحترام كرامة الإنسان ومبادئ المساواة والتضامن واحترام مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. وتُعد هذه القيم العالمية والحكم الرشيد من صميم خطة عام 2030.

14. حيث يعتبر الحوار السياسي وسيلة مهمة للنهوض بمبادئ التنمية وله أيضًا بُعد وقائي يهدف إلى ضمان دعم قيم الاتحاد الأوروبي. سيدمج الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه احترام حقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون والمساواة بين الجنسين في حوارهم السياسي. كما سيُجرى هذا الحوار مع الحكومات الشريكة وما يتجاوزها وسيشكل منصة رئيسية للعمل، حيث سيتم تشجيع وجود تفاهم مشترك واستعراض التقدم المحرز بانتظام وتحديد التدابير الداعمة المناسبة.

15. تأتي المساواة بين الجنسين في صميم قيم الاتحاد الأوروبي ومنصوص عليها في إطاره القانوني والسياسي. وهي ضرورية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وتتقاطع مع خطة عام 2030 بالكامل. وسيدعم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه حقوق النساء والفتيات والمساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات وحمايتهن كأولوية في جميع مجالات العمل.

16. كما سينفذ الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه نهجًا قائمًا على الحقوق في التعاون الإنمائي، ويشمل هذا جميع حقوق الإنسان. وسيعززون الاندماج والمشاركة وعدم التمييز والمساواة والإنصاف والشفافية والمساءلة. كذلك سيستمر الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه في القيام بدور أساسي في ضمان عدم إهمال أحد أينما كان وبغض النظر عن العرق أو الجنس أو السن أو الإعاقة أو الدين أو المعتقدات أو التوجه الجنسي والهوية الجنسانية أو وضع الهجرة أو أي عوامل أخرى. ويشمل هذا النهج التصدي للتمييز المتعدد الذي يواجه الأشخاص الضعفاء والمجموعات المهمشة.

17. يُقدّر الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه مشاركة منظمات المجتمع المدني في التنمية ويشجع جميع قطاعات المجتمع على المشاركة بفعالية. كما يقروا بالأدوار المتعددة التي تقوم بها منظمات المجتمع المدني كمروجين للديمقراطية ومدافعين عن أصحاب الحقوق وسيادة القانون والعدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان. سيعمل الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه على تعزيز الحيز المتاح للمجتمع المدني وتعزيز دعمه لبناء قدرات منظمات المجتمع المدني لتعزيز صوتها في عملية التنمية والنهوض بالحوار السياسي والاجتماعي والاقتصادي.

18. تُعد فعالية التنمية أمرًا أساسيًا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وينبغي أن تدعم جميع أشكال التعاون الإنمائي. وسيطبق الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه مبادئ فعالية التنمية، المتفق عليها في الشراكة العالمية من أجل التعاون الإنمائي الفعال خلال منتدى بوسان الرفيع المستوى المعني بفعالية المعونة في عام 2011 والمجدد خلال الاجتماع الرفيع المستوى في نيروبي في عام 2016؛ وبالتحديد، تركز ملكية البلدان النامية لأولويات التنمية على النتائج والشراكات الإنمائية الشاملة والشفافية والمساءلة المتبادلة.

2. إطار العمل

19. يتطلب تنفيذ خطة عام 2030 استراتيجيات وطنية للتنمية المستدامة الشاملة التي تعني بأهداف التنمية المستدامة وروابطها. عند تخطيط وتنفيذ التعاون الإنمائي، سيولي الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه اهتمامًا خاصًا لهذه الروابط وإلى الإجراءات المتكاملة التي يمكن أن تخلق منافع مشتركة وتفي بأهداف متعددة بطريقة متسقة. وفي هذا السياق، ستعكس الإجراءات التي نفذها الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه الموضوعات الرئيسية لخطة عام 2030: الناس، والكوكب، والازدهار، والسلام، والشراكة.

20. مع التسليم بأن خطة عام 2030 ينبغي أن تُنَفّذ ككل وليس بطريقة انتقائية، فإن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه سيتناولون مجموعة من العناصر الشاملة لتحقيق التنمية المستدامة وتسريع التحول، مثل: الشباب؛ والمساواة بين الجنسين؛ والتنقل والهجرة؛ والطاقة المستدامة وتغير المناخ؛ والاستثمار والتجارة؛ والحكم الرشيد والديمقراطية وسيادة القانون وحقوق الإنسان؛ ومشاركة مبتكرة مع البلدان النامية الأكثر تقدمًا؛ وتعبئة واستخدام الموارد المحلية.

2.1. الناس - التنمية البشرية والكرامة

21. يتيح النمو الديموغرافي العالمي والتحولات الديموغرافية، مقترنة بالتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، فرصًا للتنمية المستدامة ويشكل تحديات خطيرة. ومن المتوقع أن يزداد عدد سكان العالم بمقدار 2،4 مليار نسمة بحلول عام 2050، منها 1،3 مليار نسمة في أفريقيا. تعد تلبية الاحتياجات التعليمية للأطفال والشباب أمرًا حيويًا لتعزيز المواطنة المسؤولة وتطوير مجتمعات مستدامة ومزدهرة وزيادة فرص العمل للشباب.

22. **ويأتي القضاء على الفقر والتصدي للتمييز وعدم المساواة والحيلولة دون إهمال أحد في صميم سياسة التعاون الإنمائي في الاتحاد الأوروبي**. يعد الفقر متعدد الأبعاد ويتصل بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والثقافية والسياسية. وسيواصل الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه القضاء على الجوع وجميع أشكال سوء التغذية إلى جانب تعزيز التغطية الصحية الشاملة وحصول الجميع على التعليم والتدريب الجيدين والحماية الاجتماعية المستدامة والكافية، والعمل اللائق للجميع داخل بيئة صحية. وسيوفر التقدم في هذه المجالات أساسًا أقوى لتحقيق التنمية المستدامة. يؤكد الاتحاد الأوروبي من جديد التزامه بتخصيص ما لا يقل عن 20% من مساعدته الإنمائية الرسمية للاندماج الاجتماعي والتنمية البشرية.

23. كما سيدعم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه البلدان الشريكة في الوفاء بمسؤولياتهم لتعزيز سياساتهم الوطنية والحكم لديهم من أجل التوفير المستدام للخدمات الأساسية وإعمال حقوق الإنسان.

24. **يشكل نقص الغذاء وسوء التغذية عقبات رئيسية أمام التنمية وعبئًا يستمر مدى الحياة، فهما يسببان عجزًا إدراكيًا ويقللان من قدرة الأطفال في المدارس ويؤديان إلى التردي الصحي وانخفاض الإنتاجية الاقتصادية. وسيعمل الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه على ضمان حصول الجميع على الغذاء الآمن والكافي والمغذي وبأسعار معقولة. وسيولون اهتمامًا خاصًا بالأفراد في الأوضاع الأشد ضعفًا، بمن فيهم الأطفال دون سن الخامسة والفتيات المراهقات والنساء، ولا سيما أثناء الحمل والرضاعة الطبيعية.** وسيبذلون جهودًا منسقة ومتسارعة ومتعددة القطاعات للقضاء على الجوع وزيادة القدرة على إنتاج الغذاء المحلي والإقليمي المتنوع وكفالة الأمن الغذائي والتغذية وتعزيز قدرة أشد الفئات ضعفًا على الصمود، ولا سيما في البلدان التي تواجه أزمات ممتدة أو متكررة. وسيواصلون الاستثمار في التنمية المبكرة للأطفال من خلال التصدي لجميع أشكال سوء التغذية، بما في ذلك توقف النمو والهزال في الأطفال بدعم الخدمات الأساسية في مجالات الصحة والتغذية والمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية والحماية الاجتماعية.

25. **سيدعم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه المجتمعات الفقيرة في تحسين فرص حصول الجميع على المسكن والغذاء والماء والطاقة النظيفة والمستدامة وبأسعار معقولة، وفي نفس الوقت تجنب حدوث أي تأثير مضر على البيئة.** وسيعززون مبادرات السياسات ويدعمون البلدان الشريكة في تخطيط وتنفيذ نهج متكامل للتصدي على نحو ملموس لأكثر الروابط صلة بين الأرض والغذاء والمياه والطاقة.

26. ستؤدي الزيادة الكبيرة في الطلب على المياه ونقص المياه على مدى العقود المقبلة إلى تحديات كبيرة وخاصة من حيث التكيف مع تغير المناخ. يشكل الوصول الشامل إلى مياه الشرب المأمونة والمرافق الصحية والنظافة الصحية شرطًا مسبقًا للصحة والرفاهية والنمو والإنتاجية. وتتعرض موارد المياه أيضًا بشكل خاص للتدهور البيئي، بما في ذلك تغير المناخ وتهديد الزراعة والأمن الغذائي. كما سيدعم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه الإدارة المستدامة والمتكاملة للمياه إلى جانب زيادة كفاءة استخدام المياه وإعادة تدوير المياه بما في ذلك من خلال نهج إستراتيجي للتنمية والتكامل الإقليمي.

27. تشكل الصحة العنصر الأساسي في حياة الناس وهي عنصر أساسي في تحقيق النمو والتنمية المنصفة والمستدامة، بما في ذلك القضاء على الفقر. يؤكد الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه من جديد على التزامهم بحماية وتعزيز حق كل إنسان في التمتع بأعلى مستوى من الصحة الجسدية والعقلية يمكن بلوغه لتعزيز كرامة الإنسان ورفاهيته وازدهاره. **وسيواصلون** دعم البلدان الشريكة في جهودها الرامية إلى بناء نظم صحية قوية وبنوعية جيدة ومرنة من خلال توفير فرص متساوية للحصول على الخدمات الصحية والتغطية الصحية الشاملة. ولهذا الغرض، سيدعم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه البلدان النامية في تدريب القوى العاملة في مجال الصحة وتوظيفهم ونشرهم والتطوير المهني المستمر لهم. وسيعززون الاستثمار في الرعاية الصحية وتمكينها في الخطوط الأمامية والأخصائيين الاجتماعيين الذين يلعبون دورًا محوريًا في ضمان تغطية خدمات الرعاية الصحية في المناطق النائية والفقيرة والمحرومة من الخدمات ومناطق النزاعات. وسيواصل الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه الاستثمار في الوقاية من الأمراض المعدية ومكافحتها، مثل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل والملاريا والتهاب الكبد، مع المساعدة في تأمين الحصول على الأدوية واللقاحات الأساسية بأسعار معقولة للجميع. وسيعززون البحوث والاستثمار في التقنيات الصحية الجديدة وتطويرها. وسيتخذون إجراءات للتصدي للتهديدات الصحية العالمية، مثل الأوبئة ومقاومة مضادات الميكروبات، من خلال نهج الصحة العامة. وسيعملون على خفض وفيات الأطفال والأمهات وتعزيز الصحة العقلية والتصدي للعبء المتزايد للأمراض غير المعدية في البلدان الشريكة والتصدي للتلوث الكيميائي ورداءة الهواء. وبالنظر إلى مختلف أوجه الترابط، سيدعمون البلدان الشريكة في اتباع نهج "الصحة في جميع السياسات".

28. ضمان الحصول على التعليم الجيد للجميع شرط أساسي لتوظيف الشباب وللتنمية طويلة الأمد. سيدعم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه التعلم الشامل مدى الحياة والتعليم الجيد المنصف، ولا سيما خلال مرحلة الطفولة المبكرة والسنوات الابتدائية. وسيعملون أيضًا على تعزيز التعليم في المرحلة الثانوية والجامعية والتدريب التقني والمهني إلى جانب التعلم القائم على العمل وتعليم الكبار، بما في ذلك في حالات الطوارئ والأزمات. وسيولون اهتمامًا خاصًا بفرص التعليم والتدريب للفتيات والنساء. سيكثف الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه من جهودهم لضمان حصول الجميع على المعرفة والمهارات والقدرات والحقوق التي يحتاجونها للتمتع بحياة كريمة، والمشاركة بشكل كامل في المجتمع كراشدين مسؤولين ومنتجين والمساهمة في الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية لمجتمعاتهم.

29. إن احتياجات الأطفال وحقوقهم وتطلعاتهم تتطلب الاهتمام. وتشمل الإجراءات التي تحقق أعلى عائد اقتصادي واجتماعي التدخلات الشاملة في مرحلة الطفولة المبكرة. وسيكثف الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه من جهودهم لتوفير بيئة حاضنة وآمنة للأطفال كعنصر مهم من أجل دعم الشباب الذي يتمتع بالصحة والقادر على الوصول إلى الإمكانات الكاملة. ويقرون أيضًا بأن كل طفل يستحق طفولة سلمية وتعليم جيد، بما في ذلك في حالات الطوارئ والأزمات لتجنب خطر "جيل ضائع". سيعمل الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه مع البلدان الشريكة لتحسين حماية الأطفال ومشاركتهم في القرارات التي تهمهم.

30. وتماشيًا مع مبدأ الحيلولة دون إهمال أحد، سيولي الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه اهتمامًا خاصًا لمن يعانون من حالات الحرمان والضعف والتهميش، بما في ذلك الأطفال وكبار السن والأشخاص ذوو الإعاقة والمثليات والمثليون ومزدوجو الميل الجنسي ومغايرو الهوية الجنسانية وحاملو صفات الجنسين والشعوب الأصلية. وسيشمل ذلك تدابير ترمي إلى تحسين استهدافهم وحمايتهم ودعمهم من أجل توفير نفس الفرص لهم وضمان عدم التمييز.

31. وهناك ما يقدر بنحو مليار شخص في جميع أنحاء العالم يعانون من إعاقة، يعيش 80 % منهم في البلدان النامية. وغالبًا ما يكون الأشخاص ذوو الإعاقة الأكثر فقرًا في مجتمعاتهم، ويواجهون مستويات أعلى بكثير من الوصم والتمييز. سيأخذ الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه بعين الاعتبار الاحتياجات الخاصة للأشخاص ذوي الإعاقة في تعاونهم الإنمائي. وتماشيًا مع اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، سيعززون بقوة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ويتخذون تدابير أقوى لضمان اندماجهم الكامل في المجتمع ومشاركتهم على قدم المساواة في سوق العمل.

32. ويظل خلق فرص عمل كافية ذات نوعية جيدة للشباب تحديًا رئيسيًا. ويلزم وضع سياسات هادفة والاستثمار الأمثل لتعزيز حقوق الشباب وتسهيل مشاركتهم في الحياة الاجتماعية والمدنية والاقتصادية، وضمان مساهمتهم الكاملة في تحقيق النمو الشامل والتنمية المستدامة. ينبغي أن يشارك الشباب أيضًا في العمليات الديمقراطية وأن يضطلعوا بأدوار قيادية.

الشباب

إن الشباب هم أدوات التنمية والتغيير وهم بالتالي من المساهمين الأساسيين في خطة عام 2030، بما في ذلك من خلال قدرتهم على الابتكار. وسيقوض إهمال تعليمهم وتوظيفهم واحتياجاتهم الاجتماعية والسياسية من تحقيق أهداف التنمية المستدامة ويجعلهم عرضة للجريمة والتطرف خاصة في ظل الصراعات.

وسيركز الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه التركيز على إجراءات ملموسة لتلبية الاحتياجات المحددة للشباب وبخاصة الشابات والفتيات، وذلكمن خلال زيادة فرص العمل الجيدة وريادة الأعمال، مدعومة بسياسات فعالة في التعليم والتدريب المهني وتنمية المهارات والحصول على التقنيات والخدمات الرقمية. والهدف من ذلك هو تسخير قدرات الابتكار الرقمي وخلق فرص للاستفادة من التقدم التكنولوجي. وسيهدف الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه أيضًا إلى تعزيز حقوق الشباب وتمكينهم من إدارة الشؤون العامة بما في ذلك من خلال تعزيز مشاركتهم في الاقتصادات والمجتمعات المحلية وصنع القرار، ولا سيما من خلال منظمات الشباب.

33. كما سيسعى الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه إلى تحقيق الالتزامات المنصوص عليها في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.. **وسيعزز بقوة من حماية وإعمال حقوق النساء والفتيات والعمل مع الشركاء للقضاء على جميع أشكال العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس والتمييز، بما في ذلك الممارسات الضارة، ولا سيما الزواج القسري والزواج المبكر وزواج الأطفال وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث.** وسيتخذ الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه إجراءات ويعزز الحوار بشأن السياسات لتمكين النساء والفنيات وتعزيز دورهن المهم كأدوات للتنمية والتغيير وزيادة العمل الموجه نحو تحقيق المساواة بين الجنسين. وسيشمل ذلك تعزيز حقوقهن الاقتصادية والاجتماعية والتمكين لهن وتعزيز صوتهن ومشاركتهن في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والمدنية وضمان سلامتهن الجسدية والنفسية، وتحويل الثقافة المؤسسية للاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه للوفاء بالتزاماتهن. وسيفيد تعزيز مساواة المرأة في الحصول على فرص العمل المنتجة والعمل اللائق والمساواة في الأجور والخدمات المالية جميع أفراد المجتمع.

34. وسيظل الاتحاد الأوروبي ملتزمًا بتعزيز جميع حقوق الإنسان وحمايتها وإعمالها وبالتنفيذ الكامل والفعال لمنهاج عمل بيجين وبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ونتائج المؤتمرات الاستعراضية لها ويظل ملتزمًا بالحقوق المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية في هذا السياق. وإذ يضع الاتحاد الأوروبي هذا في الاعتبار، فإنه يؤكد من جديد التزامه بتعزيز وحماية وإعمال حق كل فرد في السيطرة الكاملة على المسائل المتعلقة بحياته الجنسية وصحته الجنسية والإنجابية والبت فيها بحرية ومسؤولية وعدم التعرض للتمييز والإكراه والعنف. يشدد الاتحاد الأوروبي أيضًا على ضرورة الوصول العالمي للمعلومات والتثقيف على نحو جيد وشامل بأسعار معقولة في مجال الصحة الجنسية والإنجابية، بما في ذلك التثقيف الجنسي الشامل وخدمات الرعاية الصحية.

المساواة بين الجنسين

تمثل المساواة بين المرأة والرجل في جميع الأعمار أمرًا بالغ الأهمية للتنمية المستدامة. ولها تأثير مضاعف في تحقيق القضاء على الفقر وهي أساسية لإطلاق تنمية المجتمعات الديمقراطية القائمة على حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية والاستدامة. وعلاوة على ذلك، ترتبط المساواة بين الجنسين ارتباطًا إيجابيًا بزيادة الرخاء والاستقرار وتحقيق نتائج أفضل في مجالات مثل الصحة والتعليم. يقر الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه بأن النساء والفتيات أدوات رئيسية في التنمية والتغيير، بما في ذلك دورهن في بناء السلام وحل النزاعات والاستجابة الإنسانية.

لا تزال الكثير من النساء والفتيات محرومات من الحقوق والموارد وأن يكون لهن صوت. تتقاطع عدم المساواة بين الجنسين مع أشكال أخرى من الاستبعاد. يتطلب تعزيز النهوض بالنساء والفتيات والمساواة بين الجنسين العمل مع الفتيان والرجال والفتيات والنساء لدعم فهم الحقوق والمساواة والأدوار في المجتمع. وينطوي هذا أيضًا على العمل مع الجهات الفاعلة الرئيسية في مجتمعات مثل المعلمين والزعماء الدينيين وقادة المجتمع المحلي للقضاء على التمييز ضد الفتيات والنساء.

سيعمل الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه على ضمان تعميم المنظور الجنساني بصورة منتظمة في جميع السياسات باعتباره مساهمة رئيسية في التحقيق الناجح لأهداف التنمية المستدامة. وسيسرّع من جهوده الرامية إلى تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة عن طريق تعميق الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين وتعزيز القدرة على وضع الميزانيات المراعية للمنظور الجنساني والتخطيط وضمان المشاركة النشطة للمرأة والمنظمات النسائية في عملية صنع القرار.

35. تعد الثقافة عاملاً تمكينيًا وعنصرًا مهمًا من عناصر التنمية على حد سواء ويمكن أن تسهل من الاندماج الاجتماعي وحرية التعبير وبناء الهوية والتمكين المدني ومنع نشوب الصراعات في الوقت الذي **تعزز** فيه النمو الاقتصادي. ومع التأكيد على أن الاتحاد الأوروبي يسترشد بعالمية جميع حقوق الإنسان وعدم قابليتها للتجزئة وترابطها وتبعيتها المتبادلة، سيعزز الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه من الحوار والتعاون بين الثقافات والتنوع الثقافي وسيحمي التراث الثقافي ويشجع الصناعات الثقافية والإبداعية وسيدعم السياسات الثقافية حيث ستساعد هذه الجهود على تحقيق التنمية المستدامة مع مراعاة الظروف المحلية.

36. **سيعمل الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه على الحد من عدم المساواة في النتائج وتعزيز تكافؤ الفرص للجميع**. ومن خلال القيام بذلك، سيساعد أشد فئات المجتمع فقرًا وضعفًا بشكل مباشر كما سيساعد أيضًا في تعزيز نمو أكثر شمولاً واستدامة لا يضر بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتهم. **يستمر النمو الاقتصادي على الدوام ويكون أكثر فائدة لأشد الناس فقرًا، عندما يكون شاملاً.** ولمواجهة أوجه عدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية المتزايدة، سيدعم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه مسارات التنمية الوطنية التي تحقق أقصى قدر من النتائج والآثار الاجتماعية الإيجابية. وسيعمل مع البلدان الشريكة على تعزيز سياسات الضرائب التصاعدية وسياسات إعادة التوزيع العامة التي تولي الاهتمام الواجب لتقاسم فوائد النمو على نحو أفضل وتكوين الثروة وفرص العمل اللائقة وتحسين الوصول إلى عوامل الإنتاج، مثل الأراضي أو التمويل ورأس المال البشري.

37. ومن أجل محاربة عدم المساواة، سيدعم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه أيضًا أنظمة حماية اجتماعية فعالة ومستدامة ومنصفة لضمان الدخل الأساسي ومنع الوقوع في براثن الفقر المدقع وبناء القدرة على الصمود. كما سيقيّم المحددات والاتجاهات الخاصة بعدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية ويعزيز الأدوات والنُهج لتكون أكثر فعالية في معالجة عدم المساواة. وسيعمل الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه على تعميم الحد من عدم المساواة في تعاونهما الإنمائي ودعم السياسات الاجتماعية المبتكرة.

38. **سيعزز الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه من الصمود، وبخاصة الفئات الضعيفة من السكان، في مواجهة الصدمات البيئية والاقتصادية والكوارث الطبيعية والتي من صنع الإنسان والصراعات والتهديدات العالمية للصحة**. وسيدمج بشكل منهجي في عمله القدرة على الصمود المتمثل في أن يكون الأفراد والمجتمعات والمؤسسات والدول على استعداد بشكل أفضل للصمود والتكيف والتعافي السريع من الضغوط والصدمات دون المساس بآفاق التنمية طويلة الأجل. وسيجري ذلك أيضًا في مرحلة ما بعد التعافي من الكوارث وإعادة التأهيل والتعمير. وينبغي ضمان التعاون بشكل أوثق والعمل التكاملي بين التنمية والجهات الفاعلة الإنسانية، بالبناء على التحليل المشترك للمخاطر ونقاط الضعف.

39. تعد الهجرة ظاهرة معقدة وعالمية وممتدة التأثير تتطلب استجابة سياسية مصممة بعناية ومتوازنة وقائمة على الأدلة ومستدامة تحترم الاختصاصات الوطنية، ولا تؤثر بوجه خاص على حق الدول الأعضاء بموجب المادة 79 (5) المعاهدة المنظِّمة لعمل الاتحاد الأوروبي في تحديد أحجام دخول رعايا البلدان الثالثة القادمين من بلدان ثالثة إلى أراضيها من أجل البحث عن عمل. يمكن أن تؤدي الإدارة السليمة للهجرة والتنقل إلى تقديم مساهمات إيجابية للنمو الشامل والتنمية المستدامة. ويمكن للهجرة والتنقل النظاميان أن يعودا بفوائد من خلال نقل المعرفة والمهارات والقدرة الإنتاجية للمهاجرين أنفسهم ولأسرهم وبلدان المنشأ والمقصد. وفي الوقت نفسه، يمكن للهجرة غير النظامية أن تثير تحديات كبيرة وتؤثر سلبًا على بلدان المنشأ والعبور والمقصد. وقد أصبحت الهجرة قضية أكثر إلحاحًا بالنسبة للبلدان النامية والمتقدمة على حد سواء. وفي بعض الحالات، يُحرم السكان المهاجرون من حقوق الإنسان والوصول إلى الرعاية الصحية والتعليم ويصبحون ضحايا خطر الوقوع في العمل الجبري والإتجار بالبشر. وستساعد المشاركة المعززة على تيسير الهجرة والتنقل الآمنين والمنظمين والنظاميين والمسؤولين للأشخاص، بما في ذلك من خلال تنفيذ سياسات الهجرة المقررة والمدارة بشكل جيد.

40. يتقاطع التعامل مع الهجرة مع العديد من مجالات السياسة، بما في ذلك التنمية والحكم الرشيد والأمن وحقوق الإنسان والعمل والصحة والتعليم والزراعة والأمن الغذائي والحماية الاجتماعية والبيئة، بما في ذلك تغير المناخ. ومن خلال نهج إطار الشراكة، سيتصدى الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه على نحو شامل للجوانب المتعددة للهجرة والتهجير القسري، بما في ذلك تهريب البشر والاتجار بهم وإدارة الحدود والتحويلات المالية ومعالجة الأسباب الجذرية والحماية الدولية والعودة وإعادة القبول وإعادة الاندماج على أساس المساءلة المتبادلة والاحترام الكامل للإنسانية والالتزامات المتعلقة بحقوق الإنسان. سيتخذ الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه نهجًا أكثر تنسيقًا وشمولاً وتنظيمًا للهجرة ويزيد من التضافر وتطبيق التأثير اللازم باستخدام جميع سياسات الاتحاد الأوروبي ذات الصلة وصكوكه وأدواته، بما في ذلك التنمية والتجارة. ومن خلال هذه الجهود المعززة، سيدعم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه بقوة المزيد من تطبيق خطة عمل فاليتا ووضع المواثيق العالمية للهجرة واللاجئين، التي دعا إليها إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين لعام 2016.

41. ومن خلال سياسة التنمية، سيعالج الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه الأسباب الجذرية للهجرة غير النظامية، وسيساهم، من بين جملة أمور، في تحقيق التكامل المستدام للمهاجرين في البلدان المضيفة والمجتمعات المضيفة، ويساعد على ضمان الاندماج الاجتماعي والاقتصادي الناجح للمهاجرين العائدين في بلدانهم الأصلية أو بلدان العبور. وسيشمل ذلك تشجيع الاستثمار والتجارة والابتكار في البلدان الشريكة لتعزيز النمو وفرص العمل، بما في ذلك من خلال إشراك المغتربين ودعم النظم الاجتماعية ونظم التعليم إلى جانب العمل مع شركاء القطاع الخاص وغيرهم من أجل خفض تكلفة التحويلات المالية وتعزيز عمليات نقل أسرع وأرخص وأكثر أمانًا في كل من البلدان المصدرة والمتلقية، مما يساهم في تحقيق إمكانات التنمية.

التنقل والهجرة

تقر خطة عام 2030 بوضوح بالمساهمة الإيجابية للهجرة والتنقل في النمو الشامل والتنمية المستدامة. يشكل المهاجرون محركات رئيسية للاقتصاد العالمي، خاصة من خلال تحويلاتهم المالية. وتتطلب معالجة الهجرة، بجميع أشكالها، سواء كانت نظامية أو غير نظامية، تدخلات وسياسات وأطر قانونية قصيرة الأجل وطويلة الأجل وقطاعية، من أجل تلبية احتياجات المهاجرين والسكان المضيفين وضمان سلامتهم على حد سواء. ومن المسلم به أن هناك ضخامة في التحديات في البلدان النامية. وفي هذا المجال، تم في قمة فاليتا في نوفمبر 2015 اتخاذ خطوات مهمة باعتماد خطة عمل طموحة.

سيكثف الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه من الجهود الرامية لمعالجة الأسباب الجذرية للهجرة غير النظامية والتشريد القسري وتعزيز إدارة الهجرة بشكل أفضل في البلدان الشريكة من جميع جوانبها. وسيدرج الهجرة كجزء أساسي في حوار السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي، بما في ذلك من خلال وضع استجابة مصممة خصيصًا لذلك وتعزيز الشراكات بطريقة شفافة وديمقراطية.

42. وسيعمل الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه على تعزيز كرامة وصمود المشردين قسرًا على المدى الطويل والعمل على إدماجهم في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للبلدان المضيفة والمجتمعات المضيفة، مع الإقرار بأن قدرات المشردين هي مكون هام ومتنقل ضروري لقدرتهم على الصمود وإعادة بناء حياتهم فضلاً عن إسهامهم في المجتمعات المضيفة لهم. وسيطبق الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه نهجًا قائمًا على الحقوق، مع إيلاء اهتمام خاص للنساء والقصّر المصحوبين وغير المصحوبين والأشخاص المعرضين للخطر بشكل كبير. وسيحمي الهياكل الاجتماعية طويلة الأجل، مع دمج الأشخاص الذين يعانون من التشرد طويل الأمد في تخطيط إنمائي أوسع نطاقًا، بما في ذلك من خلال الحصول على التعليم والعمل اللائق.

2.2. الكوكب - حماية البيئة وإدارة الموارد الطبيعية والتصدي لتغير المناخ

43. تعتمد رفاهية البشر والمجتمعات المرنة على بيئة صحية ونظم إيكولوجية فاعلة. ويمكن أن يعيق التدهور البيئي وتغير المناخ والطقس المتطرف والكوارث الطبيعية أو التي من صنع الإنسان المكاسب الإنمائية والتقدم الاقتصادي وخاصة للفقراء. وقد يزيد ذلك من مواطن الضعف والاحتياجات ويعرض السلام والاستقرار للخطر ويؤدي إلى هجرة واسعة النطاق. وبالإضافة إلى الإجراءات المخصصة، يجب أن تكون الاعتبارات البيئية مدرجة في جميع القطاعات في التعاون الإنمائي، بما في ذلك من خلال اتخاذ إجراء وقائي. وسيعزز الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه من كفاءة استخدام الموارد والاستهلاك والإنتاج المستدامين، بما في ذلك الإدارة المستدامة للمواد الكيميائية والنفايات بهدف فصل النمو الاقتصادي عن التدهور البيئي وتمكين التحول إلى اقتصاد دائري. وسيكون القطاع الخاص المسؤول والتطبيق المنهجي لمبدأ "تغريم الملوث" أيضًا أمرًا أساسيًا لتحقيق النجاح. وسيساعد على بناء القدرة على تعميم أهداف الاستدامة البيئية والأهداف المتعلقة بتغير المناخ والسعي لتحقيق النمو الأخضر في إستراتيجيات التنمية الوطنية والمحلية. وسيدعم أيضًا الاستخدام الأمثل للعلوم والتكنولوجيا والابتكار لتعزيز الاستدامة البيئية، مع تعزيز استخدام شركاء البيانات الشاملة والمعلومات المتاحة من خلال برامج أوروبية ودولية لرصد الأرض لدعم القرارات القائمة على الأدلة والتي تأخذ بعين الاعتبار حالة البيئة.

44. **سيدعم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه حفظ الموارد الطبيعية وإدارتها واستخدامها بشكل مستدام،** وحفظ التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية واستخدامهما المستدام، بما في ذلك الغابات والمحيطات والمناطق الساحلية وأحواض الأنهار وغيرها من النظم الإيكولوجية، من أجل توفير خدمات النظم الإيكولوجية. وتماشيًا مع الالتزامات الدولية، سيتناول مسألة قطع الأشجار غير القانوني وما يرتبط به من تدهور في التجارة والأراضي وتدهور الغابات والتصحر والجفاف وفقدان التنوع البيولوجي. وسيعزز المنافع المشتركة من الإدارة المستدامة، بما في ذلك دعم مرونة المناخ والتكيف معه. وسيعزز إدماج الاستدامة في جميع قطاعات التعاون ويسلط الضوء على قضايا البيئة في الحوارات مع شركائه. وسيشجع الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه استخدام المحاسبة على رأس المال الطبيعي. وسيدعم تحسين الحكم وبناء القدرات من أجل الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية، بما في ذلك منع الاستغلال غير القانوني للغابات. كذلك سيشجع أيضًا مشاركة أصحاب المصلحة المحليين واحترام حقوق الجميع بما في ذلك الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية. وسيتصدى للصيد الجائر في الأحياء البرية والتجارة غير المشروعة في الحياة البرية والأخشاب والاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية الأخرى. كما أنه سيعزز من حماية وتجديد النظم الإيكولوجية البحرية للوصول إلى محيطات صحية ومنتجة، والإدارة المستدامة لموارد المحيطات ومصائد الأسماك المستدامة، بما في ذلك من خلال إدارة المحيطات على نحو أفضل وتنمية الاقتصاد الأزرق.

45. **سيدمج الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه البيئة وتغير المناخ، داخل إستراتيجياتهم للتعاون الإنمائي، بما في ذلك من خلال تعزيز التوازن السليم بين التخفيف والتكيف**. وسينفذ خطة عام 2030 واتفاق باريس لتغير المناخ من خلال إجراءات منسقة ومتسقة، وسيعزز أوجه التآزر إلى أقصى حد. وسيدعم الإستراتيجيات الوطنية، بما في ذلك التخطيط والبرمجة الشاملة لجميع دوائر الحكومة، والتي تعزز القدرة على الصمود وتحد من المخاطر المناخية وتساهم في الحد من الانبعاثات، بما يتفق مع تنفيذ المساهمات المحددة وطنيًا، مع مراعاة التحديات التي تواجهها البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموًا والدول الجزرية النامية الصغيرة. وسيساهم في ظهور أبطال المناخ المحليين ونشر وزيادة مشاريع أفضل الممارسات بنشاط، بما في ذلك دعم منتديات أصحاب المصلحة المتعددين. يمكن للطابع الملزم قانونًا لاتفاق باريس وشرط إعداد المساهمات المحددة وطنيًا أيضًا أن يعطي قوة دفع للتخطيط الإنمائي الوطني في إطار خطة عام 2030.

الطاقة المستدامة وتغير المناخ

تعد الطاقة داعمًا بالغ الأهمية للتنمية وضرورية للحلول الهادفة إلى كوكب مستدام. وتحتاج البلدان النامية إلى الطاقة لتعزيز النمو الشامل وتحسين مستويات المعيشة. ويمكن أن يضمن الاستثمار في الطاقة المستدامة ويزيد من الحصول على مياه نظيفة وغذاء نظيف وتعليم ورعاية صحية، ويمكنه أيضًا خلق فرص عمل ودعم الشركات المحلية بطريقة صديقة للبيئة.

سيسعى الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية مترابطة هي: معالجة نقص فرص الحصول على الطاقة؛ وزيادة كفاءة استخدام الطاقة وتوليد الطاقة المتجددة لتحقيق توازن مستدام بين إنتاج الطاقة واستهلاكها؛ والمساهمة في الكفاح العالمي ضد تغير المناخ تماشيًا مع اتفاق باريس والمساهمات المحددة وطنيًا ذات الصلة والتي تقدمها الأطراف. وسيعالج الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه مسألة فقر الطاقة من خلال المساهمة في الوصول العالمي إلى خدمات طاقة معقولة التكلفة وحديثة وموثوقة ومستدامة، مع التركيز على الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة. ويمكن توفير الطاقة النظيفة والمتجددة من خلال الحلول التي تقودها المجتمعات أو الحلول خارج الشبكة أو حلول الشبكات الصغيرة مما يتيح الحصول على الطاقة في المواقع الريفية.

وسيعزز الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه أيضًا التخلص التدريجي من دعم الوقود الحفري الضار بيئيًا والأسواق المستقرة والشفافة للطاقة ونشر الشبكات الذكية واستخدام التقنيات الرقمية لإدارة الطاقة المستدامة. كما ستسير هذه الإستراتيجية المحسنة جنبًا إلى جنب مع عمل الاتحاد الأوروبي المستمر الذي يتماشى مع دوره القيادي على الصعيد العالمي في التصدي لتغير المناخ ودعم البلدان الثالثة في التصدي لتغير المناخ والتحول إلى اقتصاد منخفض الانبعاثات وقادر على الصمود ضد تغير المناخ.

46. ويتطلب نطاق الاستثمارات المالية اللازمة لتحقيق الوصول العالمي إلى الطاقة المأمونة والنظيفة إشراك العديد من الجهات الفاعلة. وسيزيد الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه من التعاون مع جميع أصحاب المصلحة ذات الصلة، بما في ذلك القطاع الخاص، على إدارة الطلب على الطاقة وكفاءة الطاقة وتوليد الطاقة المتجددة وتطوير ونقل التكنولوجيا النظيفة. وسيدعمون تحسين الأطر التنظيمية التي تفضي إلى قطاع طاقة تنافسي ومستدام وإلى الاستفادة من التمويل الخاص. وسيحشد أموالاً إضافية، بما في ذلك من القطاع الخاص ومن خلال مبادرات وأدوات تمويلية مبتكرة. وسيكون دعم إفريقيا والمنطقة المجاورة للاتحاد الأوروبي في هذا التحول للطاقة جزءًا من الإطار التمكيني لاتحاد الطاقة في الاتحاد الأوروبي.

2.3. الازدهار - النمو والوظائف الشاملة والمستدامة

47. **يعد خلق فرص عمل لائقة، خاصة للنساء والشباب أمرًا ضروريًا لتحقيق النمو الشامل والمستدام**. ويشكل الازدهار والنمو المشتركان مساهمين رئيسيين في رفاهية الإنسان وكرامته. ويحقق النمو المستدام الشامل الصمود طويل المدى في البلدان الشريكة، من خلال خلق فرص للفئات السكانية الضعيفة والفئات الأكثر عرضة للخطر، للمشاركة في الثروة والاستفادة منها وخلق فرص عمل لائقة. سيشجع الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه على التحول الاقتصادي الذي يخلق فرص عمل لائقة ويزيد من القدرة الإنتاجية ويؤتي بإيرادات كافية للخدمات العامة والحماية الاجتماعية ويعزز سلاسل القيمة المستدامة والتنويع، بما في ذلك التصنيع المستدام. ويشمل هذا تشجيع أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامين في الاقتصاد الدائري، بما في ذلك تعزيز دورات المواد غير السامة وكفاءة الموارد والتحول إلى مسارات منخفضة الانبعاثات وقادرة على الصمود في مواجهة المناخ.

48. ويقر الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه بدور المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة كعوامل تمكين للتنمية المستدامة، فضلاً عن الجهات الفاعلة الأساسية في مكافحة الفقر. وتعد المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة محركات للنمو وفرص العمل والابتكار والتنمية الاجتماعية. سيدعم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه تدابير عملية ومبتكرة من خلال سياسة التنمية لزيادة مشاركة المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في تنفيذ إجراءات ملموسة على أرض الواقع وإطلاق إمكاناتها التحويلية. وسيسهل وصول المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة إلى المعلومات ذات الصلة، سواء في الاتحاد الأوروبي أو في البلدان الشريكة، وسيدمجها في سلاسل الإمداد والقيمة مع معالجة فجوة تمويل المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. وسيشجع التبادل التجاري بين الشركات والحوار بين المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الاتحاد الأوروبي وفي البلدان أو المناطق الشريكة.

الاستثمار والتجارة

يعد الاستثمار المستدام في القطاعين العام والخاص محركًا أساسيًا للتنمية المستدامة. ويساعد على تنويع الاقتصادات وتعزيز النمو وتوفير فرص العمل اللائقة وتقديم منتجات وخدمات مبتكرة وربط اقتصادات البلدان النامية بسلاسل القيمة الإقليمية والعالمية وتعزيز التكامل والتجارة الإقليميين وتلبية الاحتياجات الاجتماعية. تقدم خطة عام 2030 وخطة عمل أديس أبابا إطارًا يمكن من خلاله للاستثمار المسؤول أن يساهم في التنمية المستدامة في جميع أبعادها.

سيعمل الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه على اتخاذ إجراءات لتعزيز الاستثمار من خلال الجمع بين التمويل من أجل التنمية المستدامة والمساعدة الفنية لتطوير مشاريع مستدامة وجذب المستثمرين واتخاذ تدابير للمساعدة في تحسين الحوكمة الاقتصادية وبيئات الأعمال التجارية ومكافحة الفساد والانخراط مع القطاع الخاص. وسوف يساهم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه في رفع مستوى الاستثمارات الخاصة والعامة في الاقتصاد منخفض الانبعاثات والاقتصاد الأخضر الصامد ضد المناخ.

تتمثل إحدى القنوات الرئيسية لمثل هذه الإجراءات في **خطة الاستثمار الخارجية الأوروبية، والتي** ستشمل ضمانات للحد من مخاطر الاستثمار في البلدان النامية وبالتالي الاستفادة من التمويل الإضافي، ولا سيما من القطاع الخاص. كما سيساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة التي تساعد في التعامل مع الأسباب الجذرية للهجرة غير النظامية.

وسيواصل الاتحاد الأوروبي أيضًا من خلال سياسته التجارية ضمان أن تجني البلدان النامية، ولا سيما الأشد ضعفًا، منافع النمو الشامل والتنمية المستدامة من المشاركة المعززة في التكامل الإقليمي وفي النظام التجاري متعدد الأطراف.

49. **وسيساعد الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه على تهيئة بيئة أكثر ملائمة للأعمال التجارية في البلدان النامية، والتي تحترم المعايير والمبادئ الدولية لحقوق الإنسان.** وسيساهم في تحسين ظروف النشاط الاقتصادي الشامل من خلال تشجيع سياسات وأطر تنظيمية أكثر استدامة وحقوق الإنسان بما في ذلك معايير العمل الأساسية ومتطلبات العناية الواجبة وتهيئة بيئات عمل أكثر إنتاجية ونماذج أعمال جديدة وزيادة قدرة الحكومة. وسيعزز من فرص الوصول الواسعة إلى الخدمات المالية والخدمات المالية الصغيرة، بما في ذلك للنساء والفقراء والمؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. وسيعزز أيضًا مبادرات القطاع الخاص والمؤسسات الاجتماعية والجمعيات التعاونية وأصحاب المشاريع من النساء والشباب، من أجل تعزيز تقديم الخدمات المحلية إلى جانب نماذج عن الأعمال التجارية الشاملة والخضراء. وسيشجعون المشتريات العامة المستدامة والشفافة لدعم التنمية المستدامة وتسهيل حصول المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة على المشتريات العامة. ويمكن أيضًا لاستثمار القطاع العام في البحث والابتكار والتعاون في العلم والتكنولوجيا أن يساعد في فتح استثمارات القطاع الخاص ودفع النمو المستدام الشامل في البلدان النامية.

50. ولا يزال غسل الأموال والفساد والتدفقات المالية غير المشروعة والتهرب من الضرائب وتجنبها يعرقل التنمية المستدامة، مما يؤثر تأثيرًا غير متناسب على البلدان النامية. وسيعمل الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه مع الدول الشريكة لتعزيز فرض الضرائب التصاعدية وتدابير مكافحة الفساد وسياسات إعادة توزيع الإنفاق العام والتصدي للتدفقات المالية غير المشروعة من أجل تعزيز فرص الوصول إلى الخدمات الأساسية النوعية للجميع.

51. سيجمع الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه مهارات وموارد القطاع الخاص مع المعونة الداعمة للتجارة والسياسات التجارية والأدوات والدبلوماسية الاقتصادية. وسيشجعون تقديم المعونة من أجل التجارة لدعم تنفيذ خطة عام 2030 من أجل تحسين تلبية احتياجات البلدان النامية من التجارة والقدرة الإنتاجية. وينبغي أن تؤخذ احتياجات أقل البلدان نموًا والبلدان النامية غير الساحلية في الحسبان، والتي فيها تيسير التجارة والهياكل الأساسية للتجارة محركات رئيسية للتنمية، فضلاً عن الدول الجزرية الصغيرة النامية.

52. **سيدعم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه تشجيع وتيسير التجارة والاستثمار في البلدان النامية بشأن دعم التنمية المستدامة.** وسيواصل الاتحاد الأوروبي تعزيز التجارة والتكامل الإقليمي بوصفهما محركين رئيسيين للنمو والحد من الفقر في البلدان النامية. ومن خلال تنفيذ إستراتيجية "التجارة للجميع"، سيدعم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه شركائه التجاريين، بما في ذلك من خلال اتفاقات الشراكة الاقتصادية، لدمج التنمية المستدامة في جميع مستويات السياسة التجارية. وتماشيًا مع التزامات اتساق السياسات من أجل التنمية، سيتم استخدام الدعم الإنمائي عند الاقتضاء لضمان تنفيذ الأحكام الواردة في الاتفاقات التجارية المتعلقة بالتجارة والتنمية المستدامة واستخدامها بفعالية. وسيعمل الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه على تعزيز النمو الاقتصادي الشامل والمستدام ومساعدة البلدان النامية على اعتماد نماذج النمو التي تأخذ في الاعتبار ندرة الموارد والعمل المتعلق بتغير المناخ. ويشمل ذلك تعزيز سلاسل القيمة المستدامة والمعايير البيئية والاجتماعية.

53. **يمكن للقطاع الخاص أن يساهم في تنفيذ خطة عام 2030. وسيعمل الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، بالتنسيق الوثيق مع بنك الاستثمار الأوروبي، على تعزيز تعبئة الموارد الخاصة من أجل التنمية، مع تعزيز مساءلة القطاع الخاص، في** المناطق **مع إمكانية تحول كبيرة للتنمية المستدامة. ويشمل ذلك الزراعة المستدامة والطاقة المأمونة والنظيفة والإدارة المتكاملة للموارد المائية والبنية التحتية المرنة والصحة والسياحة المستدامة والاقتصاد الأخضر والدائري والاتصالات السلكية واللاسلكية والتكنولوجيا الرقمية.**

54. **سيعمل الاتحاد الأوروبي والدولة الأعضاء فيه مع القطاع الخاص، بما في ذلك منظمات أرباب العمل والعمال، من أجل تعزيز نُهُج مسؤولة ومستدامة وفعالة، بما في ذلك من خلال** الحوار المجتمعي. ويمكن أن يساهم استيعاب نماذج وممارسات الأعمال المسؤولة والشاملة من قِبل مجموعة أكبر من شركات الاتحاد الأوروبي التي لها سلاسل إمداد في البلدان النامية وشراكة وثيقة مع الجهات المعنية العامة وأصحاب المصلحة الخاصين وتعزز التجارة العادلة والشفافة والأخلاقية، بما في ذلك مع صغار المنتجين في البلدان النامية، مساهمة قوية لتنفيذ خطة عام 2030. ويلزم وضع معايير والتزامات لحقوق الإنسان المتفق عليها دوليًا بشأن التنمية المستدامة والشفافية والمسؤولية الاجتماعية للشركات في نماذج أعمال، بما في ذلك الشراكات بين القطاعين العام والخاص والمزج بينهما، من خلال مجموعة من الوسائل، مثل تقاسم أفضل الممارسات. ويشمل ذلك ضمان الإدارة المستدامة واستخدام الموارد الطبيعية مثل المعادن والأخشاب. وسيواصل الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه دعم الممارسات التجارية المسؤولة والإدارة المسؤولة لسلاسل الإمداد واحترام حقوق الحيازة ودمج حقوق الإنسان وحقوق العمل والاستقامة المالية والمعايير البيئية وسهولة الوصول إليها. وسيعمل على منع انتهاكات حقوق الإنسان وتعزيز المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان. وسيعزز معايير العمل التي تضمن ظروف عمل لائقة وأجور لائقة للعمال، وبخاصة تلك التي حددتها منظمة العمل الدولية، في القطاع الرسمي وغير الرسمي على حد سواء، بما في ذلك من خلال دعم التحول من الاقتصاد غير الرسمي إلى الاقتصاد الرسمي ومن خلال مكافحة عمل الأطفال.

55. **تظل الزراعة المستدامة، إلى جانب مصائد الأسماك المستدامة وتربية الأحياء المائية، محركًا رئيسيًا للقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة ولا غنى عنه للقضاء على الجوع** وضمان **الأمن الغذائي.** ويعتمد ثلثا فقراء العالم على الزراعة في معيشتهم وتعتمد العديد من البلدان النامية اعتمادًا كبيرًا على التجارة في عدد من السلع. ولا يزال الدعم المقدم لأصحاب الحيازات الصغيرة، بما في ذلك المزارعين والرعاة له أهمية رئيسية، ويسهم إسهامًا كبيرًا في الأمن الغذائي وفي مكافحة تآكل التربة وفقدان التنوع البيولوجي، مع توفير فرص العمل. سيدعم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه التحسينات في مجال الحوكمة المتصلة بإدارة الغابات المستدامة والإدارة القائمة على المراعي التشاركية والوصول المنصف إلى حيازة الأراضي، ولا سيما بالنسبة للمرأة، مع احترام حقوق السكان المحليين والسكان الأصليين، بما في ذلك الاستغلال العرفي للأراضي والحصول على الماء. وسيشجع إنشاء منظمات وجمعيات تعاونية للمزارعين، من أجل معالجة جملة أمور منها تحسين إنتاجية المزارع العائلية وحقوق استخدام الأراضي ونظم البذور التقليدية القائمة على المزارعين. وسيساهم في زيادة جودة الظروف الصحية والصحة النباتية. وسيهدف الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه إلى تطوير الأسواق الزراعية وسلاسل القيمة في البلدان الشريكة، والتي تعود بالنفع على الفقراء وتشجع الصناعات الزراعية لتوفير فرص عمل وقيمة مضافة. وسيشمل ذلك دعم اندماج الشباب وتمكين المرأة وتشجيع البحوث والابتكار. وهناك حاجة إلى استثمارات في الزراعة المستدامة وفي قطاع الأغذية الزراعية لتنويع نظم الإنتاج المحلية والإقليمية ومنع سوء التغذية وتحقيق زيادة في الإنتاجية وخلق فرص العمل اللائقة، دون الإضرار بالبيئة. ويلزم وجود استثمار كبير في القطاعين العام والخاص في الزراعة المستدامة والهياكل الأساسية ذات الصلة في البلدان النامية، ولا سيما في أفريقيا. **ويجب أن تكون هذه الاستثمارات والإصلاحات السياسية مسؤولة وشاملة، ومفيدة للسكان المحليين.**

56. **ويجب أن تلبي النظم الزراعية والغذائية المستدامة، بما في ذلك مصايد الأسماك المستدامة احتياجات النمو السكاني العالمي في حين تحمي البيئة. سيدعم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه الممارسات الزراعية الإيكولوجية والإجراءات الرامية إلى الحد من فاقد ما بعد الحصاد وهدر الأغذية إلى جانب حماية التربة والحفاظ على موارد المياه ووقف إزالة الغابات ومنعها وعكس مسارها والحفاظ على التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية الصحية. ويجب تسخير إمكانيات التخفيف من غازات الاحتباس الحراري للزراعة المستدامة والتربة، مع تعزيز القدرة على الصمود أمام آثار تغير المناخ. وسيعزز الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه الممارسات المستدامة لمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية، ويدعم الإجراءات الرامية إلى التصدي لصيد الأسماك غير المشروع والتلوث البحري وآثار تغير المناخ.**

57. سيستمر الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه في دعم تقنيات المعلومات والاتصالات في البلدان النامية كعاملين مساعدين قويين لتحقيق النمو الشامل والتنمية المستدامة. يجري اعتماد التقنيات الرقمية في العالم النامي بمعدل غير مسبوق. بيد أن عدم توافر القدرة على الاتصال ما زال يشكل عقبة رئيسية أمام التنمية في كثير من البلدان النامية، ولا سيما في المناطق الريفية والنائية، وخاصة في أفريقيا. علاوة على ذلك، فإن المنافسة المحدودة يمكن أن تجعل التقنيات الرقمية في كثير من الأحيان غير قابلة للوصول ولا يمكن تحمل نفقتها بالنسبة لجزء كبير من السكان. وسيعمل الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه على تحسين تعميم الحلول الرقمية في مجال التنمية وتشجيع استخدام التقنيات الرقمية في مجموعة من المجالات ذات الأولوية (مثل الحوكمة الإلكترونية والزراعة والتعليم وإدارة المياه والصحة والطاقة). كما سيدعم البيئات التمكينية للاقتصاد الرقمي من خلال تعزيز الاتصال الحر والمفتوح والآمن وإزالة العقبات التي تعرقل إطلاق إمكانياتها الكاملة لتحقيق التنمية المستدامة. وسيدعم ريادة الأعمال الرقمية، بما في ذلك المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، لتطوير محتوى ذي صلة محليًا وتشجيع الابتكار وخلق فرص العمل اللائقة. وسيدعم أيضًا محو الأمية الرقمية والمهارات لتمكين الناس، وبخاصة النساء والأشخاص الذين يعانون من الأوضاع الخطرة والمهمشة، من تعزيز الاندماج الاجتماعي وتيسير مشاركتهم في الحكم الديمقراطي والاقتصاد الرقمي.

58. كما سيدعم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه تصميم البنى الأساسية والمباني ذات الجودة العالية التي تعد أكثر كفاءة في استخدام الموارد وبنائها وإدارتها. و سيعزز تطوير شبكات النقل والمواصلات المستدامة والمنخفضة الانبعاثات والمترابطة والآمنة وغير ذلك من البنى الأساسية المرنة والصديقة للمناخ، مثل شبكات الطاقة ونظم المياه ونظم إدارة النفايات، من أجل تعزيز إمكانية الوصول المنصف والميسور للجميع والنمو والتجارة والاستثمارات. وسيدمج بصورة منهجية هدف خفض انبعاثات غازات الدفيئة في مشروعات البنية التحتية.

59. **يؤكد الاتحاد الأوروبي** والدول الأعضاء فيه على ضرورة الامتثال التام للمعايير الدولية للسلامة البيئية والنووية في البلدان الشريكة.

60. سيسعى الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه لتعزيز إمكانات المدن كمراكز للنمو الشامل والمستدام والابتكار، مع مراعاة مجتمعاتهم الريفية الأوسع نطاقًا والتنمية الإقليمية المتوازنة. وسيعزز التنمية الحضرية المستدامة الشاملة للتصدي لعدم المساواة في المناطق الحضرية مع التركيز على من هم في أشد الحاجة إليها، بمن فيهم الأشخاص الذين يعيشون في مستوطنات عشوائية وأحياء فقيرة. وسيدعم الشركاء لتحسين تقديم الخدمات الأساسية والوصول المنصف إلى الأمن الغذائي والسكن الميسور واللائق وبأسعار معقولة وجودة حياة لسكان المناطق الحضرية الذين يزدادون بسرعة. وتماشيًا مع الخطة الحضرية الجديدة للأمم المتحدة، سيعمل على تعزيز التخطيط المستدام لاستخدام الأراضي والإدارة المنصفة لأسواق الأراضي والتنقل الحضري المستدام والمدن الذكية والآمنة التي تستفيد من الفرص المتاحة من الرقمنة والتقنيات. وسيعززون السياسات الإقليمية والحضرية الشاملة والمتوازنة والمتكاملة والتنسيق الحكومي المتعدد المستويات، من أجل إقامة روابط أقوى بين المناطق الريفية والحضرية. وسيقوم ببناء قدرة المدن على الصمود في وجه الصدمات والاستفادة من الفرص المتاحة للاقتصاد المنخفض الانبعاثات والقادر على التكيف مع تغير المناخ.

2.4. السلام - مجتمعات سلمية وشاملة وديمقراطية ومؤسسات فعّالة وخاضعة للمساءلة وسيادة القانون وحقوق الإنسان للجميع

61. سيعزز الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه من القيم العالمية للديمقراطية والحكم الرشيد وسيادة القانون وحقوق الإنسان للجميع، لأنها شروط مسبقة لتحقيق التنمية المستدامة والاستقرار عبر مجموعة كاملة من الشراكات والأدوات في جميع الحالات وفي جميع البلدان، بما في ذلك من خلال العمل الإنمائي. كما سيدعم الجهود المحلية، التي تتناسب مع احتياجات وسياق كل مجتمع لبناء دول ديمقراطية مستدامة ومرنة لمواجهة الصدمات الخارجية والداخلية والتصدي لعوامل الضعف، بما في ذلك عدم المساواة.

الحكم الرشيد والديمقراطية وسيادة القانون وحقوق الإنسان؛

إن الحكم الرشيد والديمقراطية وسيادة القانون أمور حيوية للتنمية المستدامة. وتشكل سيادة القانون شرطًا أساسيًا لحماية جميع الحقوق الأساسية. تقدم مؤسسات ونظم الحكم الفعالة التي تستجيب للاحتياجات العامة الخدمات الأساسية وتعزز النمو الشامل، في حين تضمن العمليات السياسية الشاملة أن يتمكن المواطنون من مساءلة الموظفين العموميين على جميع المستويات.

سيعزز الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه المؤسسات الخاضعة للمساءلة والشفافة، بما في ذلك البرلمانات الوطنية وتشجيع المشاركة في صنع القرار ووصول الجمهور إلى المعلومات. وسيشجع المحاكم المستقلة والنزيهة ويدعم العدالة المنصفة، بما في ذلك الحصول على المساعدة القانونية. وسيدعم بناء القدرات للمؤسسات القوية والحكم متعدد المستويات، بمشاركة الأشخاص الذين يتعرضون للأوضاع الأشد ضعفًا والأقليات من خلال إقامة شراكات بين الحكومات الوطنية ودون الوطنية والمحلية وتسخير إمكانات الحلول الرقمية. وسيدعم المبادرات الرامية إلى التصدي للفساد وإدخال المزيد من الشفافية والمساءلة بشأن التمويل العام وتقديم الخدمات العامة.

62. وسيدعم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه مساحة مفتوحة وممَّكِنة للمجتمع المدني، وكذلك النُهُج الشاملة والشفافية في عملية صنع القرار على جميع المستويات. وسيواصل دعم انتخابات شاملة وشفافة وذات مصداقية من خلال تقديم الدعم في الوقت المناسب طوال الدورة الانتخابية فضلاً عن دعم الأحزاب السياسية الديمقراطية والخاضعة للمساءلة والمشاركة الفاعلة للمواطنين على مدار العملية الانتخابية. وتعتبر البعثات المستقلة لمراقبة الانتخابات التابعة للاتحاد الأوروبي أداة مهمة لتحقيق هذه الغاية. وسيدعم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه ويعززون الحكم الديمقراطي الذي يضمن التمتع بالحريات الأساسية، مثل حرية الفكر أو الدين أو المعتقد أو حرية التجمع وتكوين الجمعيات، بما في ذلك للأشخاص المهمشين والتي توفر حقوق الإنسان العالمية، سواء كانت مدنية أو سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية. وسيدافع عن حرية التعبير والرأي ويقدم الدعم لوسائل الإعلام المستقلة والتعددية التي تبث أخبارًا جيدة تستند إلى الحقائق والبيانات.

63. وسيعمل الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه على تعزيز نظم قضائية تتسم بالكفاءة والشفافية والاستقلال والانفتاح والمساءلة وسيعزز الوصول إلى العدالة للجميع، وبخاصة الفقراء والأشخاص الذين يعيشون في الأوضاع الأكثر ضعفًا. ويشمل ذلك الجهود الرامية إلى التصدي للجريمة بما في ذلك الجريمة والعنف في المناطق الحضرية والجهود المبذولة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود المرتبطة بالأسلحة أو المخدرات أو الاتجار بالبشر.

64. يُعد الفقر والصراع والهشاشة والتهجير القسري أمورًا مرتبطة ببعضها بعمق ويجب أن تعالج بطريقة متسقة وشاملة أيضًا كجزء من العلاقة بين الإنسانية والتنمية. وسيعالج الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه الأسباب الجذرية على جميع المستويات، بدءًا من الإقصاء وعدم المساواة وانعدام الأمن الغذائي وانتهاكات حقوق الإنسان والإساءات والإفلات من العقاب وانعدام سيادة القانون وحتى التدهور البيئي وتغير المناخ.

65. سيستخدم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه التعاون الإنمائي كجزء من مجموعة كاملة من السياسات والأدوات اللازمة لمنع الصراعات والأزمات وإدارتها والمساعدة في حلها وتجنب تلبية الاحتياجات الإنسانية وبناء السلام الدائم والحكم الرشيد. ويظل التركيز الرئيسي للتعاون الإنمائي القضاء على الفقر في كل أبعاده، ولن يكون هناك تحويل للجهود عن هذا الهدف. وسيعزز نهجًا شاملاً للنزاعات والأزمات من خلال تحسين استخدام إستراتيجيات الانتقال ونظام الإنذار المبكر للصراع في الاتحاد الأوروبي، مع التركيز على الهشاشة والأمن البشري والإقرار بالعلاقة بين التنمية المستدامة والعمل الإنساني والسلام والأمن.

66. يعد بناء السلام وبناء الدولة عنصرين أساسيين للتنمية المستدامة وينبغي أن يحدثان على جميع المستويات ابتداءً من المستوى العالمي إلى المحلي، وفي جميع مراحل دورة الصراع، من الإنذار المبكر والوقاية وحتى الاستجابة للأزمات والاستقرار. وفي سياق التعاون الإنمائي، يمكن للاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه التفاعل مع الجهات الفاعلة في القطاع الأمني، لبناء القدرات لضمان أهداف التنمية المستدامة، ولاسيما بلوغ مجتمعات سلمية وشاملة. وسيعزز الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه الحلول المشتركة للتحديات الأمنية والإنمائية، بما في ذلك دعم الحكم الديمقراطي لقطاع الأمن وفعاليته في توفير الأمن البشري وبناء القدرات. ويقر الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه بالحاجة إلى منع الراديكالية المؤدية إلى التطرف العنيف والتصدي لها، بما في ذلك من خلال تعزيز التسامح الديني والحوار بين الأديان. وسيستمر في دعم مبدأ المسؤولية عن الحماية والوقاية من الجرائم الوحشية. وفي هذا السياق، سيواصل الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه تعزيز التعاون مع الأمم المتحدة والشركاء الإقليميين والوطنيين.

67. وسيسهم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه في إصلاح قطاع الأمن الذي يمكن أن يسهم في إنشاء رقابة ومساءلة فعالة ديمقراطية وتحسينات في مجال الأمن البشري والتنمية المستدامة والقضاء على الفقر. ينبغي تصميم إصلاح قطاع الأمن بحيث يتلاءم مع الاحتياجات الأمنية للبلدان الشريكة ويستند إلى ملكية وطنية واضحة ومستدامة.

68. وتتطلب البلدان التي تعاني من أوضاع هشاشة أو متأثرة بالنزاع اهتمامًا خاصًا ومشاركة دولية مستدامة من أجل تحقيق التنمية المستدامة. تعد أهداف بناء الدولة والسلام ضرورية لتنمية القدرة المحلية على معالجة الشواغل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لإدماجها تمامًا مع الشواغل الأمنية والإنمائية. سيولي الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه في مساعداتهم الإنمائية اهتمامًا خاصًا للدول الهشة والمتأثرة بالنزاعات وسيدعم أشد الفئات ضعفًا. ومن خلال تعزيز وحماية حقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون والحكم الرشيد، سيساهم بشكل استباقي في تحقيق الاستقرار والأمن إلى جانب القدرة على الصمود. كما سيدمج حساسية الصراع في جميع عمله، لتحقيق أقصى قدر من التأثير الإيجابي من أجل السلام. وسيعزز الشفافية والمساءلة والوصول إلى العدالة، من خلال الانخراط مع جميع أصحاب المصلحة في منع النزاعات وحفظ السلام وعمليات بناء السلام. سيدعم العدالة الانتقالية من خلال تدابير محددة السياق تعزز الحقيقة والعدالة وجبر الضرر وضمانات عدم التكرار. ويتطلب الاستقرار سد الفجوة بين حل الصراعات وعمليات الإصلاح على المدى الطويل وبناء الثقة بين الحكومة والسكان بما في ذلك من خلال إنجاز الخدمات بسرعة كبيرة. وفي هذا السياق، سينعش الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه علاقات الشراكة مع الشركاء الإقليميين المؤهلين. ويعتمد نجاح التدخلات المتعلقة بالسلام والأمن بشكل خاص على التعاون مع الجهات الفاعلة المحلية وملكيتهم للعملية. ويمكن أن يكون التعلم من النظراء بين الدول الهشة والمتأثرة بالصراعات مفيدًا. وسوف يعالج الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه جميع جوانب منع العنف الجنسي القائم على النوع في حالات النزاع وما بعد النزاع والتصدي له، وسيدعم المرأة بوصفها عاملاً إيجابيًا في منع الصراعات وتسوية النزاعات والإغاثة والإنعاش وبناء السلام المستدام.

69. سيعمل الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه على تنفيذ العمل الإنساني والتعاون الإنمائي بطريقة أكثر تماسكًا وتكاملاً، ويسهم إسهامًا نشطًا في بناء القدرة الفردية والمجتمعية والاجتماعية وعلى مستوى الدولة وفي مواجهة الفقر المدقع ومنع الأزمات ومعالجتها والحد من الضعف المزمن وبناء الاعتماد على الذات. وتتطلب الحلول المستدامة نهجًا متعددة لأصحاب المصلحة وتدخلات على مستويات مختلفة ورؤية طويلة الأجل. ويعني ذلك تعزيز الصلة بين الإغاثة وإعادة التأهيل والتنمية، بما في ذلك من خلال تبادل المعلومات بصورة متعمقة والتنسيق بين المانحين والتحليل المشترك للفجوات والمخاطر ومواطن الضعف والرؤية المشتركة للأولويات الإستراتيجية في أقرب وقت ممكن. وسيضمن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه الانخراط المبكر والتعاون الوثيق بين الجهات الفاعلة السياسية والجهات الفاعلة المختصة بالتنمية من البداية لاستكمال وبناء تدخلات الطوارئ والإنعاش المبكر للجهات الفاعلة الإنسانية. وسيجري ذلك بطريقة تكفل التقيد بالمبادئ الإنسانية وفقًا للقانون الإنساني الدولي.

70. سيزيد الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه من جهود بناء المرونة والقدرة على التكيف مع التغيير بما يتسق في جملة أمور، مع إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث 2015-2030 واتفاق باريس بشأن تغير المناخ. تمثل مساعدة الناس والمجتمعات لتستعد بصورة أفضل والحد من الأضرار والضعف وتعزيز القدرة على الصمود والتعافي من الصدمات والكوارث أمرًا أساسيًا للحد من التأثير السلبي وتجنب الخسائر في الأرواح وسبل العيش. وسوف يدرج الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه تقييم المخاطر وتحليل الفجوات في برامج التعاون الإنمائي لديهم. وسيواصل أيضًا بناء منظومة للتأهب لمواجهة تهديدات الصحة العابرة للحدود، وذلك تماشيًا مع اللوائح الصحية الدولية، ولاسيما من خلال بناء قدرات النظم الصحية الوطنية والإقليمية وتحسين تبادل المعلومات. واستنادًا إلى الدروس المستفادة من الأزمات الصحية العالمية، سيواصل الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه الترويج للمبادرات المشتركة بين القطاعات على المستويات الدولية والإقليمية والمحلية وسيعزز نظامًا صحيًا أفقيًا في صميم برامج التنمية الصحية.

71. تعد الهجرة والتنمية المستدامة والاستقرار مرتبطين بقوة. ويلتزم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه بالعمل المنسق لمعالجة الأسباب الجذرية للهجرة غير النظامية والتشريد القسري، مثل النزاعات وهشاشة الدولة وانعدام الأمن والتهميش والفقر وانعدام الأمن الغذائي وعدم المساواة والتمييز والتدهور البيئي بما في ذلك تغير المناخ. وسيعزز حقوق الإنسان وكرامة الشعوب وبناء الديمقراطية والحكم الرشيد وسيادة القانون والاندماج والتماسك الاجتماعيين والفرص الاقتصادية بتوفير العمل اللائق ومن خلال الأعمال التجارية التي تركز على الناس وحيز السياسات للمجتمع المدني. وسيكافح أيضًا تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر، وهما مصدران لعدم الاستقرار. وتمثل إقامة شراكات قوية مع بلدان المنشأ والعبور والمقصد مع اتباع سياسات مستدامة طويلة الأجل تعالج مختلف أبعاد التحدي أمرًا حيويًا.

3. الشراكة - الاتحاد الأوروبي كقوة لتنفيذ خطة عام 2030

72. مع الإقرار بأن كل بلد يتحمل المسؤولية الأولية عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية الخاصة به، فإن خطة عام 2030 يجب أن تنفذها جميع البلدان وجميع أصحاب المصلحة الذين يعملون في شراكة. يتوسع مشهد التنمية، ليشمل مزيدًا من الجهات الفاعلة والجديدة. وأصبحت البرلمانات والأحزاب السياسية والسلطات الإقليمية والمحلية والمؤسسات البحثية والمنظمات الخيرية والجمعيات التعاونية والقطاع الخاص والمجتمع المدني شركاء فاعلين في الوصول إلى الفئات الأكثر ضعفًا وتهميشًا. إن تعزيز الفضاء والدفاع عنه حيث يمكن أن تعمل هذه الجهات الفاعلة في مجال التنمية بأمان أمر جوهري لتحقيق التنمية المستدامة.

3.1. العمل معًا بشكل أفضل

73. واستجابة للتحديات العالمية، سيحسن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه من الطريقة التي ينفذان بها التعاون، بما في ذلك من خلال العمل معًا على نحو أفضل، مع مراعاة المزايا النسبية لكل منها. يشمل ذلك تحسين الفعالية والأثر من خلال زيادة التنسيق والاتساق من خلال تطبيق مبادئ فعالية التنمية وبإيصال التعاون الإنمائي كجزء من العمل الداخلي والخارجي الشامل لتعزيز تنفيذ خطة عام 2030. ولكي تكون السياسة الإنمائية للاتحاد الأوروبي أكثر فعالية في السعي إلى تحقيق أهدافها، وبما يتماشى مع الهدف الأساسي المتمثل في القضاء على الفقر، ينبغي أن تكون سياسة التنمية في الاتحاد الأوروبي قابلة للتكيف والاستجابة للاحتياجات والأزمات والأولويات المتغيرة.

74. سينسق الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه ويكونان مواقف مشتركة في المحافل الدولية بشأن المسائل المتعلقة بسياسة التنمية. وسيعزز ذلك النفوذ الجماعي للاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه وسيساهم في إجراء مناقشات متعددة الأطراف أكثر فعالية.

75. على المستوى القطري، سيعزز الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه من البرامج المشتركة في مجال التعاون الإنمائي من أجل زيادة التأثير الجماعي من خلال الجمع بين الموارد والقدرات. ينبغي تشجيع البرامج المشتركة وتعزيزها، مع الإبقاء عليها طوعية ومرنة وشاملة ومتواءمة مع السياق القُطري والسماح باستبدال وثائق البرامج في الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه بوثائق البرامج المشتركة للاتحاد الأوروبي. وتعد مشاركة البلدان الشريكة واعتمادها وملكيتها أمورًا أساسية لهذه العملية. ينبغي أن تقود الإستراتيجية الإنمائية البرامج المشتركة للبلد الشريك وأن تتماشى مع الأولويات الإنمائية للبلد الشريك. وسيعمل الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه معًا على تطوير الاستجابات الإستراتيجية التي ترتكز على المعارف المشتركة والقيمة المضافة والدروس المستفادة والتحليل المشترك للسياق القُطري، بما في ذلك الفقر والاستدامة والعلاقات الشاملة للبلد مع الاتحاد الأوروبي. وبذلك، سيأخذ في الاعتبار الوسائل المتاحة لتمويل التنمية، وذلك تماشيًا مع خطة عمل أديس أبابا. وسوف يواصل الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه التنسيق والتآزر على نحو أفضل، في البلدان الهشة والمتأثرة بالنزاعات، بما في ذلك من خلال عمليات البرامج المشتركة والتحليل المشترك للنزاع. وسيساهم ذلك أيضًا في خطة جديدة للانخراط في مساعدة الدول الهشة.

76. يمكن أن يضمن الاستخدام المتزايد للاستجابات المشتركة للاتحاد الأوروبي المستمدة من البرامج المشتركة للاتحاد الأوروبي المزيد من التأثير والوضوح للاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه على أرض الواقع. وسيساعد هذا النهج على تجميع الموارد وتقليل التشتت وزيادة الفاعلية. وستكون الأطر المشتركة للرصد والنتائج عناصرًا أساسية للاستجابة المشتركة من أجل الحفاظ على الزخم وإثراء الحوار بالمعلومات وتعزيز المساءلة المتبادلة. وينبغي أن تكون البرامج المشتركة مفتوحة أمام الجهات المانحة الأخرى والجهات الفاعلة الدولية ذات الصلة عندما يقيّم الاتحاد الأوروبي وممثلون عن الدول الأعضاء ذلك بأنه ملائم على المستوى القُطري.

77. وسيسعى الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه أيضًا إلى دعم البلدان الشريكة من خلال التنفيذ المشترك كلما كان ذلك ملائمًا. ويشكل التنفيذ المشترك وسيلة لتعزيز دعم أكثر اتساقًا وفعالية وتنسيقًا من جانب الاتحاد الأوروبي استنادًا إلى أهداف مشتركة في قطاعات مختارة أو بشأن مواضيع قطاعية محددة ومتواءمة مع السياقات القُطرية. وسيستند التنفيذ المشترك إلى تحليلات مشتركة وسيراعي الموارد المتاحة وسيجري رصده وتقييمه على نحو مشترك. ويمكن أن يحدث التنفيذ المشترك على الصعيد الوطني أو الإقليمي أو العالمي ويمكن ربطه بمجالات أخرى للعمل الخارجي حسب الاقتضاء.

78. وسيكون التنفيذ المشترك شاملاً ومفتوحًا لجميع شركاء الاتحاد الأوروبي الذين يتفقون ويمكن أن يساهموا في رؤية مشتركة، بما في ذلك هيئات الدول الأعضاء ومؤسساتها المالية الإنمائية والقطاع الخاص والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية. ويمكن أن يشمل ذلك، عند تقييمه ليكون ذا صلة، بما في ذلك الحكومات الأخرى التي تشاطرها الرأي والأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية والإقليمية والمؤسسات المالية. ويمكن أن ينطوي التنفيذ المشترك على أشكال مالية مختلفة مثل التمويل المشترك والتعاون المفوض، إلى جانب وسائل التنفيذ غير المالية وينبغي البناء على المزايا النسبية للجهات الفاعلة المختلفة ومشاركة أفضل الممارسات. وفي هذا السياق، سيواصل الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه الاستفادة من الخبرات المكتسبة لجميع الدول الأعضاء بما في ذلك الخبرة في المراحل الانتقالية ومشاركتها.

79. وستتبع البرامج الإنمائية القائمة على أساس جغرافي أو مواضيعي نهجًا متعدد السنوات. وفي تعاونه الإنمائي، سيستخدم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه أشكال مختلفة ومتكاملة (مثل المعونة في المشاريع ودعم البرامج القطاعية ودعم ميزانية القطاع والميزانية العامة) وطرق تقديم المعونة (بما في ذلك التوأمة والمساعدة التقنية وبناء القدرات)، وفقًا لما سيعمل على أفضل وجه في كل بلد على أساس قدرات البلد واحتياجاته وأدائه مع مراعاة الحالات المحددة.

80. وسيبحث الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، عند الاقتضاء، عن فرص لتجميع الموارد وتطبيق عملية صنع القرار بسرعة ومرونة وتنفيذها لتحقيق أقصى قدر من التأثير والفعالية والوضوح للتعاون الإنمائي للاتحاد الأوروبي من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، من خلال المبادرات، وبخاصة الصناديق الاستئمانية للاتحاد الأوروبي المستخدمة في حالات الطوارئ أو في حالات ما بعد الطوارئ أو الإجراءات المواضيعية، والتي قد تتيح فرصًا لاتخاذ إجراءات فعالة ومشتركة من جانب الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء وشركاء التنمية الآخرين. وينبغي أن يوفر الكفاءة الإدارية والقيمة المضافة وينبغي أن يكون شاملاً من خلال إشراك جميع المانحين، بما في ذلك صغار المانحين. وستكفل المفوضية الشفافية من خلال توفير معلومات منتظمة، من بين أمور أخرى، إلى البرلمان الأوروبي والمجلس، ومن خلال المشاركة المناسبة في هياكل الحكم ذات الصلة، وفقًا لتشريعات الاتحاد الأوروبي المعمول بها. وستطبق الصناديق الاستئمانية مجموعة كاملة من المبادئ المتعلقة بفعالية التنمية وستكون متسقة مع الأولويات الإنمائية طويلة الأجل والاستراتيجيات الوطنية والإستراتيجيات القُطرية للاتحاد الأوروبي وغيرها من الصكوك والبرامج ذات الصلة.

81. سيساعد العمل المنسق من جانب الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه على دعم الميزانية على تعزيز جهود تنفيذ هدف التنمية المستدامة في البلدان الشريكة، وتحسين الإدارة المالية العامة وعلى صعيد الاقتصاد الكلي وتحسين بيئة الأعمال. وسيتم استخدام دعم الميزانية، عند الاقتضاء ومع أولئك المستعدين للمشاركة، لتعزيز الشراكة والحوار السياسي والملكية القُطرية والمساءلة المتبادلة مع البلدان النامية، على أساس المبادئ والأهداف والمصالح المشتركة واستجابة للسياقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية للبلدان الشريكة. وسيتم تطبيق دعم الميزانية بما يتوافق مع مبادئ الفعالية الإنمائية وحيث تكون الظروف ملائمة وأنظمة مراقبة الحكم الفاعلة في موضعها وسيكون مصحوبًا بتنمية القدرات والمعرفة ونقل الخبرات. وبالتالي، فإنه سيكمل جهود البلدان النامية لزيادة الحصيلة وتحسين الإنفاق في دعم التنمية المستدامة وتعزيز النمو الشامل وخلق فرص العمل والقضاء على الفقر والحد من عدم المساواة والمجتمعات السلمية. ويمكن أن يساهم دعم الميزانية أيضًا في معالجة أسباب الهشاشة وتعزيز الاستقرار وبناء الدولة في البلدان التي تواجه أوضاع أو فترات انتقال هشة.

82. يُعد المزج بين المنح والقروض، كوسيلة للاستفادة من التمويل الخاص وسيلة مهمة أخرى لتنفيذ خطة عام 2030. ويغطي المزج جميع مجالات التعاون الخارجي للاتحاد الأوروبي في قطاعات تشمل الطاقة والنقل والبنية الأساسية المائية ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة والقطاعات الاجتماعية والبيئة. وستكون هناك حاجة لزيادة مشاركة القطاع الخاص، وذلك باستخدام صكوك مالية مبتكرة للمساعدة في جذب المزيد من التمويل الخاص من أجل التنمية المستدامة، بما في ذلك العمل المتعلق بالمناخ. وسوف يُستخدم المزج لتحسين الفعالية ومعالجة إخفاقات السوق مع الحد من تشوهات السوق، وذلك من خلال ضمان الإضافات والتركيز على مواءمة التنمية. وستدعم أنشطة المزج المسؤولية الاجتماعية للشركات، بما في ذلك من خلال تنفيذ التوجيهات والمبادئ والأدوات ذات الصلة المتفق عليها دوليًا. ويُعد المزج عنصرًا رئيسيًا من عناصر خطة الاستثمار الخارجي الأوروبي. وستكون الشراكة الوثيقة مع المصرف الأوروبي للاستثمار وغيره من المؤسسات المالية للدول الأعضاء سمة أساسية من سمات أنشطة مزج الاتحاد الأوروبي. كما سيجري إشراك المؤسسات المالية الدولية الأخرى.

3.2. تعزيز شراكات أقوى وأكثر شمولاً لأصحاب المصلحة المتعددين

83. تأتي الشراكات الأقوى في صميم نهج الاتحاد الأوروبي لتنفيذ هدف التنمية المستدامة. سيعمل الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه بشكل وثيق مع جميع الجهات الفاعلة الأخرى ذات الصلة لتعزيز تنفيذ خطة عام 2030 وتعزيز قدرتها على الملكية الديمقراطية. ويجب على البرلمانات والأحزاب السياسية فضلاً عن السلطات الإقليمية والمحلية، أن تضطلع بدورها بشكل كامل، بما في ذلك دورها في التدقيق، إلى جانب الحكومات الوطنية، ويجب عليها المشاركة بنشاط في عملية صنع القرار. يشمل ذلك أيضًا الدور المهم للبرلمانات الوطنية والإقليمية في التشريع والاتفاق على الميزانيات ومساءلة الحكومات.

84. تتحمل الحكومات الوطنية مسؤولية أساسية عن تنفيذ خطة عام 2030. فيما يتعلق بالبلدان الشريكة، سوف يشدد الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه مجددًا على ملكية البلدان والشراكة والحوار معها، من أجل المساهمة في زيادة الفعالية. كما سيقدم الدعم للتخطيط الشامل والجامع في البلدان النامية المتأصل في الاستراتيجيات والبرامج والميزانية الإنمائية الوطنية ودون الوطنية. وسيعزز إجراء حوارات مفتوحة بين الحكومة وجميع أصحاب المصلحة خلال مراحل اتخاذ القرار والتخطيط والتنفيذ والمراجعة. ستساعد هذه العمليات الحكومات الوطنية على تقييم الوسائل المتاحة للتنفيذ وتحديد الثغرات واختيار المجالات المناسبة للتنمية وغير ذلك من التعاون الدولي.

85. وستكون بعض الأهداف الأساسية هي بناء قدرة البلدان النامية على تنفيذ خطة عام 2030 على المستويات المحلية والإقليمية والوطنية وتعزيز بيئات السياسات التمكينية، وخاصة للمجتمعات الأكثر تهميشًا ودعم تعلم الدروس ومشاركة المعرفة. وهذا سيشمل الدعم المقدم للتعبئة والاستخدام الفعال للتمويل المحلي العام، والذي يمثل إلى حد بعيد أكبر وأكثر المصادر استقرارًا لتمويل التنمية المستدامة. وسيشمل أيضًا تعزيز أنظمة الحكومة الإلكترونية لتحصيل الضرائب الفعال والشفافية في استخدام الأموال العامة. وسيدعم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه بناء القدرات لأطر الرصد الوطنية وجمع البيانات الجيدة المستوى والتصنيف والتحليل بما في ذلك جميع أدوات الرصد الرقمية ولاتساق السياسات من أجل التنمية المستدامة.

86. يعتمد تحقيق أغلب أهداف التنمية المستدامة بقوة على المشاركة النشطة للسلطات المحلية والإقليمية. وسيدعم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه الشفافية والمساءلة والإصلاحات اللامركزية، حيثما كان ذلك ملائمًا، لتمكين السلطات الإقليمية والمحلية من تحسين الحكم وتأثير أفضل للتنمية وتحسين معالجة أوجه عدم المساواة في البلدان. وسيدعم العمليات الرامية إلى مساعدة الناس على التفاعل بفعالية مع الحكومات المحلية في جميع مراحل تخطيط السياسات وتنفيذها، وسيعزز تعاونهم مع السلطات المحلية وغيرها من السلطات دون الوطنية، بما في ذلك من خلال التعاون اللامركزي.

87. يتطلب التنفيذ الناجح لخطة عام 2030 أيضًا إقامة شراكات أقوى تتجاوز الحكومات. وسيوسع الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه الشراكات مع القطاع الخاص والمجتمع المدني، بما في ذلك النقابات العمالية ومنظمات أصحاب العمل والمنظمات متعددة الأطراف والإقليمية والأوساط الأكاديمية ومجموعات الشتات وأصحاب المصلحة الآخرين ذوي الصلة. وسيواصل دعم بناء قدرات الجهات الفاعلة هذه للسماح لهم للاضطلاع بدورهم الكامل في وضع استراتيجيات التنمية المستدامة وتنفيذها ورصدها وتقييمها.

88. سيعزز الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه شراكاته مع منظمات المجتمع المدني دعمًا للتنمية المستدامة. وسيعزز حيز العمل والبيئات التمكينية لمنظمات المجتمع المدني، بمشاركة عامة كاملة، لتمكينها من أداء أدوارها كمناصرة مستقلة ومنفذة ووكيلة للتغيير وفي التعليم الإنمائي ورفع الوعي وفي مراقبة السلطات ومحاسبتها. وسيدعم التزامات منظمات المجتمع المدني لتعاون إنمائي فعال وشفاف وخاضع للمساءلة ويركز على النتائج.

89. يقر الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه بالدور الرئيسي للقطاع الخاص كمحرك للتنمية المستدامة على المدى الطويل وضرورة التعامل معها من خلال حوار منظم وأهداف تنمية مشتركة. وسيضع الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه ترتيبات شراكة عملية تكون تعاونية وشفافة ومفتوحة لمشاركة الشركات والمواطنين وأصحاب المصلحة الآخرين. وسيدعم الممارسات التجارية المستدامة والأخلاقية ويخلق حوافز لاستثمارات القطاع الخاص في التنمية المستدامة العالمية.

90. سيعزز الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه شراكاتهما مع المنظمات متعددة الأطراف، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي ومصارف التنمية الإقليمية ومجموعة الدول السبع ومجموعة العشرين ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وغيرها من المؤسسات الإقليمية ومتعددة الأطراف. وسيشجع على مواءمة التخطيط الإستراتيجي والأنشطة التنفيذية مع خطة عام 2030 وتعزيز الدعم المتبادل والمنسق في تنفيذها، بما يتفق تمامًا مع الإستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة. ومن أجل تحسين فعالية الأمم المتحدة ومنظومتها الإنمائية، سيعمل الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه على تعزيز الإصلاح والتآزر في الأمم المتحدة، سواء على مستوى المقر وعلى المستوى القطري بهدف جعل منظومة الأمم المتحدة "تتسم بوحدة الأداء". وسيعزز الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه مشاركة البلدان النامية في إدارة المنظمات متعددة الأطراف.

3.3. تكييف الشراكات الإنمائية لتعكس القدرات والاحتياجات

91. سيظل التعاون الإنمائي بلدًا أو منطقة محددة، استنادًا إلى احتياجات الشركاء وإستراتيجياتهم وأولوياتهم ومواردهم الخاصة. وسيتعاون الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه مع البلدان النامية بطريقة متنوعة ومكيفة على نحو متزايد. وينبغي للشراكات أن تشمل التعاون الإنمائي والمساعدة المالية بل تشمل أيضًا مجموعة من الإستراتيجيات والسياسات والأدوات، لكي تعكس التنوع المتزايد لظروف البلدان النامية.

92. وفي الوقت الذي تحترم فيه الأولويات الفردية للدول الأعضاء، فإن التعاون الإنمائي للاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه سيكون مستهدفًا حيث تكون الحاجة أعظم ويمكن أن يكون له أكبر الأثر، وبخاصة في أقل البلدان نموًا وفي حالات الهشاشة والصراع. وتمثل هذه البلدان، ومعظمها في أفريقيا، موطنًا لنسبة كبيرة ومتزايدة من فقراء العالم ولديها أدنى إمكانات لجمع التمويل وأوجه القصور الكبرى في وسائل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وسيظل يعتمد اعتمادًا كبيرًا على التمويل العام الدولي في المستقبل. وينبغي إعادة التوازن بين التدفقات المالية العامة الدولية الأكثر تساهلاً، ولاسيما المنح، نحو هذه البلدان الأكثر احتياجًا، بما في ذلك البلدان التي تعاني من الأوضاع الهشة. وسيولي الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه اهتمامًا بالتحديات المحددة التي تواجهها البلدان التي تخرج من فئة الدخل المنخفض إلى حالة الدخل المتوسط.

93. وسيشارك الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه في التعاون الإنمائي والحوار بشأن السياسات والشراكات مع البلدان المتوسطة الدخل بشأن التنمية المستدامة والقضاء على الفقر وأزمات اللاجئين التي طال أمدها والمصالح المشتركة الأخرى. وسيجمع بين التعاون السياسي والأمني والاقتصادي والعلمي والتقني والتكنولوجي والمالي، حسب الاقتضاء. وستأخذ الحوارات بشأن السياسة العامة والإصلاح في الاعتبار تنوع البلدان متوسطة الدخل وتعزز المصالح المتبادلة وتحدد الأولويات والشراكات والمبادئ المشتركة للتعاون. وسيدعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، ما يوفر إطارًا مشتركًا ومتكاملًا للتعاون، وأيضًا التعامل مع المصالح والتحديات العامة العالمية.

94. ولا تزال البلدان متوسطة الدخل بها أعداد كبيرة من الأشخاص الذين يعيشون في فقر داخل حدودها وغالبًا ما يكون لديهم مستويات عالية للغاية من عدم المساواة والاستبعاد الاجتماعي. وسيكون التركيز الرئيسي في الانخراط مع البلدان متوسطة الدخل هو ضمان عدم إهمال أحد بالتصدي للفقر إلى جانب العقبات الرسمية وغير الرسمية التي تحول دون الاندماج الاجتماعي من خلال تكوين الثروة وإعادة توزيعها بصورة عادلة. وسيتصدى الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه أيضًا للحاجة إلى تسريع ودعم تعزيز أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة وتقليل النفايات والإدارة المسؤولة للمواد الكيميائية وكفاءة استخدام الموارد. وسيعمل الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه على تبادل الخبرات وتسهيل نقل التكنولوجيا وتبادل الممارسات السليمة، بما في ذلك من خلال إنشاء منصات أعمال للمؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، لتشجيع الاستثمار المسؤول والإصلاح المالي لصالح الطاقة المتجددة والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية والترويج للحكم الرشيد وسيادة القانون وحقوق الإنسان.

95. وسيقيّم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه أيضًا مشاركة ابتكارية مع البلدان النامية الأكثر تقدمًا، بما في ذلك التعاون المالي وما بعده حيث تحتاج هذه البلدان إلى أشكال مساعدة أقل تيسيرًا أو لا تحتاج. وتعد هذه البلدان ذات أهمية لتنفيذ خطة عام 2030 وبوصفها اقتصادات كبرى، فإن تأثيرها على المصالح والتحديات العامة العالمية بما في ذلك تغير المناخ مهم بشكل متزايد.

مشاركة مبتكرة مع البلدان النامية الأكثر تقدمًا

تمتلك البلدان النامية الأكثر تقدمًا تأثيرًا ونفوذًا مهمًا في مناطقها، بما في ذلك كمصادر للاستقرار الإقليمي. كما يشهد تعاونها مع البلدان النامية الأخرى ازديادًا مستمرًا ويشكل نسبة مهمة من جميع أشكال التعاون الدولي.

سيقيم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه شراكات جديدة مع البلدان النامية الأكثر تقدمًا من أجل تعزيز تنفيذ خطة عام 2030، من خلال نطاق أوسع من التعاون. ويكمن جوهر هذه الشراكات في الحوار بشأن السياسة العامة والإصلاح. وستعزز حوارات السياسات المصالح المتبادلة وتحدد الأولويات والشراكات والمبادئ المشتركة للتعاون من أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، والتي توفر إطارًا مشتركًا ومتكاملاً للتعاون. ستعزز هذه الشراكات الجديدة تبادل أفضل الممارسات والمساعدة التقنية ومشاركة المعرفة. وبالإضافة إلى ذلك، سيعمل الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه مع هذه البلدان من أجل تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي بما يتسق مع مبادئ فعالية التنمية.

96. وستسترشد الاتفاقات والأطر والإستراتيجيات والشراكات والسياسات الإقليمية المتعلقة بجميع البلدان النامية بتوافق الآراء وتستند إلى الأهداف والمبادئ والقيم المشتركة. سيعزز تنفيذ خطة عام 2030 على الصعيد الإقليمي مع البلدان الشريكة، بما في ذلك البلدان في أفريقيا ومنطقة الكاريبي والمحيط الهادئ جنبًا إلى جنب مع أمريكا اللاتينية وآسيا.

97. وسيوجه توافق الآراء هذا أيضًا بإجراءات الاتحاد الأوروبي في البلدان النامية للمناطق المجاورة في تماسك واتساق مع سياسة الجوار الأوروبية. وسيستخدم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه مزيجًا من الأدوات في منطقة الجوار، بما يتسق مع عمل الاتحاد الأوروبي في إطار خطة عام 2030.

4. دعم نُهُج لزيادة تأثير الاتحاد الأوروبي

4.1. تعبئة جميع وسائل التنفيذ واستخدامها استخدامًا فعالاً

98. لكي ينسجم الإطار المنصوص عليه في خطة عمل أديس أبابا وخطة عام 2030، يجب على الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه أن يكيفا نهجهما، لتعبئة جميع وسائل التنفيذ واستخدامها استخدامًا فعالاً، بما في ذلك من خلال آليات تمويل مبتكرة. ويتطلب ذلك تركيزًا متجددًا على تهيئة بيئة سياسات تمكينية ومواتية على جميع المستويات. كما يشمل ذلك تعبئة التمويل العام المحلي والدولي والاستفادة منه على نحو فعال وتعبئة القطاع الخاص المحلي والدولي وتعزيز قدرة البلدان الشريكة وإحداث تغيير يحفز التجارة والاستثمار وتعزيز العلم والتكنولوجيا والابتكار جنبًا إلى جنب مع التصدي للتحديات وتسخير الآثار الإيجابية للهجرة.

99. سيعمل الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه مع البلدان الشريكة لتعزيز بيئات سياسات سليمة لتنفيذ خطة عام 2030. وسيدعم قدرة الدولة على وضع وتنفيذ سياسات وطنية شاملة للتنمية المستدامة وأطر للنتائج فضلاً عن زيادة المساءلة والاستجابة للمواطنين. وسيعزز السياسات التي تربط بين الإجراءات العامة والخاصة المؤيدة للتنمية وبيئة مواتية للنمو الشامل المستدام والتوزيع العادل من خلال الميزانيات الوطنية. سيخططون أيضًا للتعاون الإنمائي فيما يتعلق بتعزيز قدرات البلدان على تنفيذ خطة عام 2030 وتلبية احتياجات الشعوب وتطلعاتها.

100. سيركز الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه أكثر على خلق موارد محلية إضافية من أجل التنمية المستدامة في البلدان الشريكة. وسيشمل ذلك تعزيز تعبئة الموارد المحلية وتشجيع البيئات لزيادة التدفقات المحلية الخاصة وتعزيز التجارة الدولية كمحرك للتنمية والتصدي للتدفقات المالية غير المشروعة.

تعبئة واستخدام الموارد المحلية

يعد تعزيز تعبئة الموارد المحلية عنصرًا أساسيًا في جهود جميع الحكومات الرامية إلى تحقيق النمو الشامل والقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة. يزيد من إمكانية التنبؤ واستقرار التمويل من أجل التنمية المستدامة ويقلل من الاعتماد على المعونة. وبالاقتران مع الإدارة السليمة للإنفاق العام، فإنها توفر المزيد من السلع والخدمات العامة حيثما تدعو الحاجة إليها وتعزز العقد الاجتماعي بين الحكومة والمواطنين.

كما سيعمل الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه على تعزيز تعبئة الموارد واستخدامها بفعالية وكفاءة، بما في ذلك من خلال مبادرات مثل "نهج اجمع أكثر، أنفق أكثر" وسيتصدى للتهرب من دفع الضرائب والتدفقات المالية غير المشروعة وكذلك على كفاءة النظم الضريبية وفعاليتها ونزاهتها وتمويل الحماية الاجتماعية. ويدعم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه أيضًا عمل مبادرة أديس أبابا للضرائب ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/مجموعة العشرين للتصدي لتآكل الوعاء الضريبي ونقل الأرباح، بما في ذلك الإبلاغ حسب البلد وتبادل المعلومات الضريبية، لضمان دفع الشركات للضريبة المناسبة لأنشطتها التجارية وأرباحها. سيدعم كذلك مشاركة البلدان النامية في إدارة الضرائب العالمية والمناقشات الدولية ذات الصلة وعمليات وضع المعايير، بما في ذلك المنتدى العالمي للشفافية وتبادل المعلومات للأغراض الضريبية ومناقشات مجموعة العشرين/منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. ويلتزم بمتابعة الترابط بين السياسات الضريبية وآثارها على البلدان النامية.

101. يعد التمويل العام المحلي أمرًا بالغ الأهمية في تنفيذ خطة عام 2030 في جميع البلدان. كما سيعمل الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه على مضاعفة دعم البلدان النامية في جهودها الرامية إلى تعزيز تعبئة الإيرادات والديون وإدارة الإنفاق العام وتطوير النظم الضريبية وزيادة كفاءة وفعالية الإنفاق العام والتخلص التدريجي من إعانات الوقود الحفري الضارة بيئيًا. وتواصل المساعدة الإنمائية الرسمية القيام بدور مهم في استكمال جهود البلدان - وبخاصة الأشد فقرًا والأكثر ضعفًا - لتعبئة الموارد محليًا. يمكن للاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه الإسهام في تحسين كفاءة الاستثمار العام في البلدان الشريكة من خلال دعم أطر استقرار مالية وخاصة بالاقتصاد الكلي وسياسات وإصلاحات قطاعية سلمية وأطر شاملة سنوية ومتوسطة الأجل للميزانية وأنظمة إدارة مالية عامة، بما في ذلك المشتريات الشفافة والمستدامة.

102. ويقدم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه التعاون الإنمائي بسخاء، حيث قدموا أكثر من نصف المساعدة الإنمائية الرسمية في العالم في السنوات الأخيرة. على الرغم من أن المساعدة الإنمائية الرسمية ضئيلة من الناحية الكمية بالنسبة للبلدان النامية ككل، فإنها تمثل مصدرًا رئيسيًا لتمويل أفقر البلدان وأقل البلدان نموا، والتي تفتقر إلى القدرة المحلية على جمع الأموال من مصادر أخرى. ويمكن للمساعدة الإنمائية الرسمية أيضًا أن تساعد في الاستفادة من وسائل التنفيذ الأخرى، ولا سيما التمويل المحلي العام واستثمار القطاع الخاص، ولكن أيضًا العلم والتكنولوجيا والابتكار.

103. يلتزم الاتحاد الأوروبي بشكل جماعي بتقديم 0،7% من الدخل القومي الإجمالي كمساعدة إنمائية رسمية ضمن الإطار الزمني من خطة عام 2030. لكي يستهدف الاتحاد الأوروبي الموارد حيث توجد حاجة أكبر، وبخاصة في أقل البلدان نموًا والبلدان التي تعاني من الهشاشة والصراعات، فإنه يتعهد أيضًا بأن يلبي بصورة جمعية هدف 0،15 - 0،20% من المساعدة الإنمائية الرسمية/الدخل القومي الإجمالي إلى أقل البلدان نموًا على المدى القصير، والوصول إلى هدف 0،20% من المساعدة الإنمائية الرسمية/الدخل القومي الإجمالي إلى أقل البلدان نموًا ضمن الإطار الزمني لخطة عام 2030. ويدرك الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه أيضًا التحديات الخاصة التي تواجهها البلدان النامية في أفريقيا. في هذا الصدد، يؤكد الاتحاد الأوروبي أهمية توجيه المساعدة الإنمائية الرسمية المستهدفة إلى القارة مع الاحترام الكامل لأولويات الدول الأعضاء الفردية في المساعدة الإنمائية. ويؤكد الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه من جديد جميع التزاماتهما الفردية والجماعية بالمساعدة الإنمائية الرسمية وسيتخذ إجراءات واقعية وقابلة للتحقق من أجل الوفاء بهذه الالتزامات. كما سيواصل رصد التقدم المحرز وسيقدم تقارير سنوية للسماح بالشفافية والمساءلة العامة.

104. وسيستمر الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه أيضًا توسيع نطاق تعبئة التمويل المتعلق بالمناخ كجزء من مجهود عالمي، وبخاصة من خلال تقديم دعم قوي لتخفيف آثار تغير المناخ وفي البلدان النامية والتكيف معها، بما يتماشى مع الالتزامات المنصوص عليها في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاق باريس. يدرك الاتحاد الأوروبي الحاجة إلى زيادة العمل والتمويل للتكيف مع تغير المناخ والحد من الاحترار العالمي، بما في ذلك من خلال سياسات التعاون الخارجي والإنمائي. وسيسعى لتعزيز وزيادة المنافع المشتركة للمناخ في برامج التعاون الإنمائي. يلتزم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه بتعبئة حصته من هدف البلدان المتقدمة في تعبئة 100 مليار دولار أمريكي سنويًا بشكل مشترك بحلول عام 2020 وحتى عام 2025 من أجل التخفيف والتكيف مع مجموعة واسعة من المصادر والأدوات والقنوات. كما سيواصل الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه حوارًا سياسيًا لتعزيز الالتزامات من جانب مقدمي الخدمات الآخرين.

105. وسيستمر الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه ضمان توجيه المساعدة الإنمائية الرسمية على نحو جيد واستخدامها استراتيجيًا ومتسقة فيما يتعلق بوسائل التنفيذ الأخرى من جميع المصادر. في هذا الصدد، سيعمل الاتحاد الأوروبي على اتخاذ مبادرات لتحسين قياس كامل نطاق التمويل للتنمية، مثل المقياس المقترح من منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن إجمالي الدعم الرسمي للتنمية المستدامة.

106. سيدعم التعاون الإنمائي البلدان الشريكة لتحقيق نمو شامل من خلال مشاركتها في التجارة العالمية، فضلاً عن تعزيز مساهمة السياسة التجارية للاتحاد الأوروبي في التنمية المستدامة. وسيساعد التعاون الإنمائي على تعزيز إدراج وتنفيذ فصول التجارة والتنمية المستدامة في الاتفاقات التجارية وزيادة فرص الوصول التفضيلي للبلدان الضعيفة إلى سوق الاتحاد الأوروبي ودعم التجارة العادلة والأخلاقية ومواصلة تطوير السياسات التي تكفل الإدارة المسؤولة لسلاسل التوريد. كما يشمل ذلك دعم تنفيذ اتفاقات الشراكة الاقتصادية واتفاقات التجارة الحرة مع البلدان النامية، فضلاً عن التفضيلات أحادية الجانب مثل الوصول المعفي من الرسوم الجمركية والحصص إلى سوق الاتحاد الأوروبي التي تقدم إلى أقل البلدان نموًا من خلال مبادرة أي شيء فيما عدا الأسلحة . وسيسمح تنسيق برامج المساعدات والتعاون على نحو أفضل في هذه المجالات للاتحاد الأوروبي باستغلال هذه الفرص والاستفادة من علاقة تجارية وثيقة لتعزيز هذه الخطة القائمة على القيمة تجاه شركائنا التجاريين.

107. سيعزز الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه تطبيق وسائل أخرى للتنفيذ، بما في ذلك العلوم والتكنولوجيا والابتكار. وسيسعى إلى تحقيق أقصى قدر من الفرص من العلم والتكنولوجيا والابتكار من أجل التماس حلول جديدة للتحديات العالمية، مع مراعاة عمل آلية تيسير التكنولوجيا وبنك التكنولوجيا لأقل البلدان نموًا والمنظمات الأخرى ذات الصلة. وسيواصل الاستثمار في البحث والتطوير في البلدان النامية ولصالحها، بما في ذلك تعزيز نظم الابتكار الوطنية. كما سيهدف إلى تعزيز التأثيرات القابلة للقياس حول التقدم المحرز في أهداف التنمية المستدامة من خلال نهج للبحث والابتكار المسؤول بما في ذلك حرية الوصول إلى نتائج وبيانات البحوث المتعلقة بالمشاريع الممولة من الحكومة والتعليم لأغراض العلم.

2.4. اتساق السياسات من أجل التنمية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة

108. تأتي التنمية المستدامة في صميم مشروع الاتحاد الأوروبي وراسخة بقوة في المعاهدات، بما في ذلك من أجل عملها الخارجي. كما يلتزم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه بضمان التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة. ويتطلب ضمان اتساق السياسات من أجل التنمية المستدامة على النحو الوارد في خطة عام 2030 مراعاة تأثير جميع السياسات في التنمية المستدامة على جميع المستويات - على الصعيد الوطني، في الاتحاد الأوروبي وفي بلدان أخرى وعلى الصعيد العالمي.

109. يؤكد الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه من جديد على التزامهما باتساق السياسات من أجل التنمية، والذي يتطلب مراعاة أهداف التعاون الإنمائي في السياسات التي يرجح أن تؤثر على البلدان النامية. وهذا عنصر حاسم في استراتيجية تحقيق أهداف التنمية المستدامة والمساهمة المهمة في تحقيق الهدف الأوسع المتمثل في اتساق السياسات من أجل التنمية المستدامة. كما تقدم خطة عام 2030 زخمًا جديدًا للاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه لصياغة وتنفيذ سياسات يعزز بعضها بعضًا.

110. سيوجِه توافق الآراء الجهود المبذولة في تطبيق اتساق السياسات من أجل التنمية في جميع السياسات وجميع المجالات التي تشملها خطة عام 2030، مع السعي للتآزر بما في ذلك بصفة خاصة في مجالات التجارة والتمويل والبيئة وتغير المناخ والأمن الغذائي والهجرة والأمن. وسيتم إيلاء اهتمام خاص لمكافحة التدفقات المالية غير المشروعة والتهرب الضريبي، ولتعزيز التجارة والاستثمار المسؤول.

111. يعد الانتهاء من وضع إطار عالمي جديد للتنمية المستدامة في مجال التعاون الإنمائي مسؤولية مشتركة بين جميع أصحاب المصلحة. وتتطلب التنمية المستدامة نهجًا سياسيًا كليًا وشاملاً لعدة قطاعات وهي في نهاية المطاف مسألة تتعلق بالحكم وتحتاج إلى تحقيقها في شراكة مع جميع أصحاب المصلحة وعلى جميع المستويات. ولذا سيعزز الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، نُهج الحكومة بأسرها ويضمن جهود الرقابة والتنسيق السياسية على جميع المستويات لتنفيذ هدف التنمية المستدامة. ومن أجل تحسين صياغة سياسات الدعم وعملية صنع القرار، سيضمن توفير قاعدة أدلة لآثار السياسات على البلدان النامية من خلال المشاورات ومشاركات أصحاب المصلحة والتقييم المسبق للآثار والتقييمات اللاحقة لمبادرات السياسات الرئيسية. ويوضح العمل الجاري للاتحاد الأوروبي نحو سلاسل التوريد العالمية المستدامة، كما هو الحال في قطاعي الأخشاب والملابس، القيمة المضافة للسعي إلى اتباع نهج متماسك. ينبغي أن تشير مبادرات السياسيات، كلما كان ذلك مناسبًا، إلى كيفية إسهامها في التنمية المستدامة في البلدان النامية. وهذا أيضًا مفيد لتحسين مراقبة الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه والإبلاغ عن اتساق السياسات من أجل التنمية.

112. ونظرًا لشمولية خطة عام 2030، سيشجع الاتحاد الأوروبي أيضًا والدول الأعضاء فيه البلدان الأخرى من أجل تقييم أثر سياستها على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما فيها البلدان النامية. وعلاوة على ذلك سيعزز الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه حوارهما مع البلدان الشريكة بشأن اتساق السياسات ودعم البلدان الشريكة في جهودها الرامية إلى وضع أطر تمكينية لاتساق السياسات من أجل تحقيق التنمية المستدامة. وسيتولى زمام المبادرة في تعزيز اتساق السياسات في المحافل الدولية مثل الأمم المتحدة ومجموعة العشرين، كجزء من دعمها الشامل لخطة عام 2030 في عملها الخارجي.

4.3. فعالية التنمية

113. يؤكد الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه من جديد التزامهم بتطبيق المبادئ الرئيسية لفعالية التنمية، على نحو الذي اعتُمدت به في بوسان في عام 2011 وجُددت في منتدى نيروبي الرفيع المستوى في عام 2016. ويلتزم بتأكيد التركيز على النتائج ودعم الشفافية والمساءلة المتبادلة وتحسين ملكية البلاد وتعزيز شراكات التنمية الشاملة. ويدرك الحاجة لجميع موارد التنمية وكل الشركاء ليعملوا معًا بشكل فعال لضمان نتائج مستدامة وضمان عدم إهمال أحد . وسيمضي الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه قدمًا بهذا العمل في جميع المجالات بما فيها من خلال الشراكة العالمية من أجل التعاون الإنمائي الفعال. وسيتحقق التعاون الإنمائي بالتعاون الوثيق مع الشركاء الآخرين وبشفافية تامة تجاه المواطنين في أوروبا والبلدان النامية.

114. تنطبق مبادئ الفعالية الإنمائية على جميع أشكال التعاون الإنمائي. ويشمل ذلك التمويل العام الدولي، مثل المساعدة الإنمائية الرسمية وتعاون بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي والقروض الميسرة وغير الميسرة والأنشطة التي تقدمها الجهات الفاعلة في المجتمع المدني والقطاع الخاص والمؤسسات الخيرية. ويتوقع الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه أن يقوم جميع شركاء التنمية بدمج هذه المبادئ في أنشطتها الخاصة، وتكييفها مع ظروفها الخاصة.

115. كما يستمر الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه بدعم الشفافية، التي يجب أن تشمل تدريجيًا النطاق الكامل من موارد التنمية. وسيعمل على إعداد الأدوات اللازمة لتقديم واستخدام بيانات التعاون الإنمائي بشكل أكثر فعالية. كما سيدعم البلدان الشريكة لربط الموارد بالتنمية مع النتائج، وذلك من خلال أفضل وسيلة لربط عمليات التخطيط ووضع الميزانية لتحسين عمليات المساءلة ومعاييرها.

116. وسيزيد الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه تعزيز ورصد استخدام نظم البلدان في جميع أشكال المعونة، حيث تسمح الجودة، بما في ذلك على المستوى المحلي من أجل المساعدة في تحسين الملكية الديمقراطية للمؤسسات وفعاليتها على الصعيدين الوطني ودون الوطني. وسيقيّم بشكل مشترك فعالية نظم البلدان الشريكة، لضمان نهج واعٍ ومتناسق. وسيسرّع الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه الجهود الرامية إلى عدم تقييد المعونة وتشجيع جميع مقدمي خدمات التعاون الإنمائي، بما في ذلك الاقتصادات الناشئة، للقيام بنفس الأمر. ويهدف إلى تعزيز التعريف بعدم تقييد المعونة لضمان عدم تقييد جميع مقدمي التمويل الدوليين، بما في ذلك شركاء التنمية الناشئون لمعونتهم على أساس المعاملة بالمثل.

5. متابعة التزاماتنا

117. فيما يتعلق بالتعاون الإنمائي، يلتزم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء التزامًا كاملاً بنظام شامل وشفاف ومسؤول للرصد والمراجعة لغرض تنفيذ خطة عام 2030. ويشمل ذلك المساءلة أمام مواطني الاتحاد الأوروبي، بما في ذلك من خلال البرلمانات الأوروبية والوطنية.

118. سيعمل الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه تدريجيًا على تكييف النظم الخاصة بتقديم التقارير في مجال التعاون الإنمائي لتكون متسقة مع عمليات المتابعة والمؤشرات الخاصة بخطة عام 2030. وسيعمل على تحسين جودة البيانات المتعلقة بأنشطة التعاون الإنمائي وتوافرها، من خلال خطة عام 2030. وسيعمل على ضمان أن يكون تقديم التقارير قابلاً للمقارنة ومتسقًا على نحو متزايد مع الالتزامات الدولية الأخرى.

119. سيدمج الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه خطة عام 2030 ويدعم استخدام مؤشرات هدف التنمية المستدامة لقياس نتائج التنمية على المستوى القُطري. على وجه الخصوص، يمكن أن تعزز مؤشرات أهداف التنمية المستدامة وتيسر نهجًا مشتركًا يركز على النتائج للاتحاد الأوروبي والذي يؤيد إبلاغ النتائج المتسقة على مستوى البلدان الشريكة، بما في ذلك أطر النتائج على مستوى البلدان الشريكة، حيثما وجدت.

120. سيُعد الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه تقريرًا تجميعيًا مشتركًا عن توافق الآراء بشأن التنمية بما في ذلك تأثير أعمالها في دعم خطة عام 2030 في البلدان النامية، كمساهمة في إبلاغ الاتحاد الأوروبي إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى للأمم المتحدة، عند الاجتماع على مستوى رؤساء الدول كل أربع سنوات. وسيستفيد هذا التقرير من تقارير الاتحاد الأوروبي الأخرى ذات الصلة ويبني عليها، بما في ذلك التقارير المتعلقة بالنتائج والمساعدة الإنمائية الرسمية والمساءلة عن تمويل التنمية واتساق السياسات من أجل التنمية وعن رصد أهداف التنمية المستدامة في سياق الاتحاد الأوروبي.

121. كما سيعزز الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه القدرة الإحصائية للبلدان النامية، من خلال دعم القدرة على إنتاج البيانات وتحليلها، لإرساء السياسات واتخاذ القرارات. يجب تصنيف هذه البيانات حيثما كان ذلك ممكنًا، بحسب الدخل والجنس والسن وعوامل أخرى، وأن تُقدم معلومات عن المجموعات المهمشة والمستضعفة وتلك التي يصعب الوصول إليها والحكم الشامل وغيرها من القضايا، بما يتفق مع النهج القائم على الحقوق للاتحاد الأوروبي. وسيشمل أيضًا الاستثمارات في مؤسسات إحصائية أكبر على المستوى دون الوطني والوطني والإقليمي واستخدام تقنيات جديدة ومصادر البيانات. وسيشجع الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه البلدان الشريكة على إدراج أصوات المجتمعات المهمشة في رصد أهداف التنمية المستدامة وتعزيز آليات ملموسة لتحقيق هذه الغاية.

122. وعلاوة على ذلك، يمكن أن يؤدي التعليم الإنمائي والتوعية دورًا مهمًا في رفع مستويات المشاركة بين الجمهور وفي معالجة أهداف التنمية المستدامة على المستويين الوطني والعالمي وبالتالي المساهمة في المواطنة العالمية.

123. سيتم تقييم تنفيذ توافق الآراء في منتصف المدة بحلول عام 2024. وسيوضح ذلك كيف تم تطبيق توافق الآراء وما حققه في دعم تنفيذ خطة عام 2030. وسيقيس الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه بشكل منهجي التقدم المحرز ويضبط إجراءاته لضمان أن يظل تعاونه الإنمائي، بما في ذلك علاقاته بمجالات السياسات ذات الصلة، يدعم تنفيذ خطة عام 2030 في البلدان النامية.